

The Feasibility of Issuing a Central Bank Digital Currency in Jordan

إمكانية إصدار عملة رقمية مركزية في الأردن

Abdulhussein Jalil Alghaliby¹, Razan Moh'd Iqneibi^{2*}

¹ Professor at the Faculty of Management and Economics, University of Kufa, Iraq.

² Master's student at the University of Kufa, Iraq.

* Corresponding Author: Razan Iqneibi
(Rzanm.iqneibi@student.uokufa.edu.iq)

عبد الحسين جليل الغالي¹، رزان محمد اقنيبي^{2*}

¹ أستاذ دكتور في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - العراق.

² طالبة ماجستير في جامعة الكوفة - العراق.

* الباحث المراسل: رزان اقنيبي (Rzanm.iqneibi@student.uokufa.edu.iq)



This file is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted

قبول البحث

2026/2/1

Revised

مراجعة البحث

2026/1/11

Received

استلام البحث

2025/12/26

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.3.2>

Abstract:

Objectives: The study reflects indicators of financial inclusion and levels of digital transactions in Jordan, alongside the development of digital infrastructure, and highlights the existence of tangible potential for issuing central bank digital currencies, which would contribute to achieving financial and economic stability.

Methods: The study employed both the inductive and deductive approaches and concluded that a gradual and sequential strategy should be adopted in the issuance process. The study also relied on official data published by the Central Bank of Jordan covering the period from 2013 to 2024.

Results: The findings indicate that issuing a central bank digital currency in Jordan requires a strong focus on strengthening digital infrastructure, developing innovative technologies that support secure and efficient digital currency transactions, and raising public awareness of the importance of digital transactions and the transition toward central bank digital currencies.

Conclusions: The study concludes that central bank digital currencies play a key role in enhancing financial inclusion and supporting monetary stability, particularly in light of the growing spread of virtual digital currencies such as Bitcoin, which in turn positively affects the efficiency of payment systems.

Keywords: Financial Inclusion; Digital Transactions; Central Bank Digital Currencies.

الملخص:

الأهداف: تعكس الدراسة مؤشرات الشمول المالي ومستويات التعامل الرقمي في الأردن، إلى جانب تطور البنية التحتية الرقمية، وإلى وجود إمكانيات فعلية لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية مما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وتم التوصل إلى ضرورة اعتماد نهج تدريجي ومتسلسل في عملية الإصدار كما أنه تم الاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي الأردني خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2024.

النتائج: تشير النتائج إلى أن إصدار عملة رقمية مركزية في الأردن يتطلب على تركيز على تعزيز البنية التحتية الرقمية وابتكار تقنيات حديثة تدعم التعامل الآمن والفعال بالعملات الرقمية، وتوعية الأفراد على أهمية التعامل الرقمي والتوجه نحو العملات الرقمية المركزية.

الخلاصة: توصلت الدراسة إلى أن العملات الرقمية المركزية تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار النقدي خصوصاً في ظل الانتشار المتزايد للعملات الرقمية الافتراضية مثل البيتكوين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة أنظمة الدفع.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية المركزية؛ الشمول المالي؛ التعامل الرقمي.

الاستشهاد

Citation

الغالي، عبد الحسين، اقنيبي، رزان. (2026). إمكانية إصدار عملة رقمية مركزية في الأردن. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*, 16 (3)، 272-291.

Alghaliby, A. J., & Iqneibi, R. M. (2026). The Feasibility of Issuing a Central Bank Digital Currency in Jordan. *Global Journal of Economics and Business*, 16(3), 272-291. <https://doi.org/10.31559/GJEB2026.16.3.2> [In Arabic]

المقدمة:

خلال السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد تحولاً جوهرياً وتقدم سريع نحو الرقمنة والاعتماد على تقنيات الاتصالات والتكنولوجيا خصوصاً بعد جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى استعمال وسائل جديدة في الدفع وظهور أنماط جديدة من النقود وفي مقدمتها العملات الرقمية. والتي مثلت تطوراً طبيعياً للنقود في ظل البيئة الرقمية الحديثة حيث أن مفهوم النقود اكتسب طابع جديد ولم تعد فقط على شكلها التقليدي الورقي وإنما أصبحت هناك عملات رقمية، وتماشياً مع هذه التطورات حول العالم يسعى البنك المركزي الأردني إلى إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية إلا أن هنالك تحديات تمثل عائقاً أمام عملية الإصدار في الوقت الحالي أهمها ضعف البنية التحتية الإلكترونية، وحتى مع تواجد هذه التحديات ينظر البنك المركزي الأردني بنظرة أوسع وأشمل لجميع النواحي حيث أن فوائد الإصدار التي ستعود على الاقتصاد أكثر من التحديات والتي يمكن التعامل معها والعمل على حلها وتطوير أنظمة الدفع وتدفق الأموال إلى أن يتحول إلى اقتصاد رقمي، يقوم هذا البحث على إمكانية إصدار العملات الرقمية المركزية والحصول على رؤية كاملة لتصل إلى الأهداف الأساسية وهو تعزيز الشمول المالي وبلورة مفهوم متكامل لمراحل الإصدار والتعامل بالعملات الرقمية المركزية في الأردن.

مشكلة الدراسة:

رغم التوسع العالمي والتوجه نحو إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية إلا أنه مازال يشوبها الغموض خصوصاً في الدول النامية ولاسيما الأردن إذ أن الغموض يلف آليات إصدار هذه العملات وكذلك التحديات التي تواجه إصدارها والتعامل بها وقبولها في ظل البنية التحتية الحالية، مما يحتاج إلى بحث معمق لتصل إلى أسهل وأسرع طريق لتشارك وتصدر العملة الرقمية المركزية.

مما سبق، فإن مشكلة الدراسة تكمن في إمكانية إصدار عملة رقمية في الأردن ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية والمالية في الأردن لإصدار عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي؟
- ما أبرز التحديات الاقتصادية والتقنية والتنظيمية التي تواجه البنك المركزي الأردني في عملية إصدار وتداول العملة الرقمية المركزية؟
- إلى أي حد يمكن أن تسهم العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة أنظمة الدفع في الأردن؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- أهمية وجود العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية خصوصاً في ظل توجه العالم نحو الرقمنة.
- تحسين أنظمة الدفع الإلكترونية في الأردن.
- وضع خطة استراتيجية من أجل عملية إصدار العملات الرقمية والحاجة إلى وضع بنية تحتية رقمية قوية.
- الوصول إلى الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي.
- الحد من الأنشطة غير المشروعة من غسيل أموال أو تمويل الإرهاب.
- وضع قوانين وأنظمة تساعد على زيادة إيرادات الدولة من خلال الحماية من التهريب الضريبي عند إصدار العملات الرقمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة جاهزية البنية التحتية الرقمية في الأردن.
- وضع خطة لإصدار العملات الرقمية المركزية في الأردن.

أسئلة الدراسة:

- مدى تطور النظام الاقتصادي الرقمي في الأردن؟
- هل سيتمكن الأردن من إصدار عملات رقمية مركزية؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأردن يمكنها إصدار العملة الرقمية المركزية وستعمل على تسهيل اندماج القطاعات المالية المصرفية وتعزيز الشمول المالي.

مصطلحات الدراسة:

- العملات الرقمية المركزية (Central Bank Digital Currencies – CBDCs): هي شكل رقمي من العملة الوطنية يصدر ويُدار مباشرةً من قبل البنك المركزي، ويُعد التزاماً قانونياً عليه، ويهدف إلى تعزيز كفاءة أنظمة الدفع، ودعم الاستقرار النقدي، وتحقيق الشمول المالي ضمن إطار تنظيمي رسمي.

- الشمول المالي (Financial Inclusion): هو تمكين جميع فئات المجتمع، ولا سيما الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها بشكل عادل وآمن وبكلفة مناسبة، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفجوات الاجتماعية.
- التعامل الرقمي (Digital Transactions): هي العمليات المالية التي تُنفذ إلكترونياً عبر القنوات والمنصات الرقمية، دون استخدام النقد الورقي، بما يشمل المدفوعات والتحويلات المالية، وتتميز بالسرعة والكفاءة وتقليل تكاليف المعاملات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم العملات الصادرة عن البنك المركزي

عند إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية هذا يعطي الحكومة امتياز خاص حتى تتحكم في المعاملات الرقمية؛ ومنها إمكانية تتبع السجلات الإلكترونية وتدفق العملات، كما أنها ستزيد من كفاءة وسرعة ومناخسة أنظمة المدفوعات. إذ أنها تدعم منظومة الاقتصاد الكلية وتهدف إلى استقرارها ويكون ذلك بسبب إتاحتها للبيانات الآتية عن وضع السوق واتجاه السياسات وردود أفعاله عليها (بن عمر، بوغزالة، 43).

وفقاً لدراسة نشرها بنك التسويات الدولي بلغ عدد البنوك المشاركة في عملية البحث بخصوص العملات الرقمية المركزية ودراساتها 86 بنكاً مركزياً حول العالم خلال سنة 2022، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول النامية ستعتمد على إصدار عملات الرقمية المركزية بالتجزئة (rCBDC) والعملات الرقمية المركزية بالجملة (wCBDC) (ابو تلخ، 2023).

مع تقدم العالم وتوجهه نحو العالم الرقمي ظهرت العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية ((Central Bank Digital Currency (CBDCs)، حيث عرفت العديد من الجهات:

1. بنك التسويات الدولية على أنها شكل مختلف من العملات الرقمية التي أصدرتها البنوك المركزية ولا تشبه الاحتياطي أو أرصدة التسوية التي تضعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي (عبد المنعم، 2020، 5).
2. وضع Moser و Chaum في سنة 2021 أن العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تمتلك أربع صفات رئيسية: الجهة المصدرة وهي البنك المركزي، والشكل الرقمي، تكون سهلة الوصول أو محدودة، تعتمد على تكنولوجيا عالية إما أن تكون رموزاً (Token-Based) أو حسابات (Account-Based). توفر العملات الرقمية أيضاً الراحة والاستقرار وسهولة الحصول على خدمات الدفع بالتجزئة.
3. عرف المجلس الأطلسي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية على أنها الشكل الرقمي الرسمي للعملة الخاص بالدولة، حيث تكون بديلاً عن إصدار عملة ورقية سيقوم البنك المركزي من إصدار عملات إلكترونية أو حسابات مدعومة بالكامل من الحكومة (Atlantic Council، 2025).
4. هي شكل رقمي من العملة النقدية الورقية الوطنية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، وتكون العملة مثبتة من قبل الحكومة خلاف العملات الافتراضية خصوصاً العملات الافتراضية التي تتصف باللامركزية وتقلب أسعارها. كما أن الهدف من العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية هو أن تتيح الاستقرار بسبب دعم الحكومة، ومع تزايد التركيز بفكرة المجتمعات غير النقدية (Cashless Societies) ولهذا تسعى الدول إلى إيجاد عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية لأنها تساعد في تقليل تكاليف المعاملات وتعزز من الشمول المالي (Investopedia، 2025).

ثانياً: مزايا العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية: (بن قيراط، 59، 2022-60)

1. أنها تساعد في وجود بيئة مرنة في آلية الدفع.
2. تلافي المخاطر التي يمكن مواجهتها من العملات الرقمية الافتراضية.
3. زيادة المنافسة والكفاءة والابتكار في آلية الدفع.
4. مواكبة المستقبل من خلال إيجاد وسيلة دفع تلائم الاقتصاد الرقمي.
5. حل لمشكلة السيولة المنخفضة.
6. أن تكون وسيلة للدفع عبر الحدود، مما يؤدي إلى تسهيل المعاملات التجارية بين التجار والشركات في الدول الأخرى.
7. الحد أو التقليل من التزوير والتهرب الضريبي.
8. السيطرة على الأعمال غير المشروعة مثل غسيل الأموال والتجارة بالمخدرات وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: أهمية وجود عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية

1. أن يكون هناك استقرار وسلامة في النظام المالي، إن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بشكل تقليدي من الإشراف الاحترازي والمراقبة والتأمين على الودائع الحكومية وسيولة البنك المركزي لإقراض البنوك التجارية عند حاجتها، لكن هذا لا يعد كافياً للتقليل من التدفقات الخارجية الضخمة من ودائع البنوك التجارية في حالة وقوع الازمات لبيتجه الأفراد إلى تحويل العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لتكون نسب أمانها أعلى (بن قيراط، 59، 2022-60).

2. إن أهمية العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي خصوصاً في البلدان النامية تكمن في تعزيز الشمول المالي إذ أن هذه الدول تعاني من نسب مرتفعة من عدم امتلاك الأفراد حسابات مصرفية، فضلاً عن أنها تحسن من كفاءة نظام الدفع ويستطيع البنك المركزي الاعتماد عليها كأداة لتحسين تطبيق السياسة النقدية، وتمكنها من التحكم بالسيولة المصرفية وزيادة الإيرادات الحكومية. كما أنها توفر وسائل دفع قانونية تتناسب مع البيئة الرقمية (Ozi, Peterson Ki, 2023, 2).
3. التركز على الشمول المالي بسبب الهدف الأساسي وهو الحد من الفقر، وضعت الولايات المتحدة اقتراح بالقضاء على الفقر في عام 2030، لكن الواقع يشير عكس ذلك. إذ أنه تنامي الفقر بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. إن الشمول المالي يعكس التنمية المستدامة وطريقة تحقيقها، إن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة يركز على أهمية الابتكار وهنا تأتي أهمية العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، إذ أنها تحقق توزيع الثروة بشكل عادل وتحقق الازدهار المشترك، وتضمن العدالة بين الأفراد (Uduak Michael, 2022, 47).

رابعاً: أنواع العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية

تقسم العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى؛ إذ أنه يوجد نوعين من الانظمة التي تساعد البنك المركزي على عملية الإصدار منها: (عشري، 2020، 408)

1. نظام المدفوعات بالجملة (Wholesales /wCBDCs): هو أن العملات الرقمية المخصصة لاستعمال المؤسسات المالية والمشاركين المؤهلين الآخرين، وتكون لأغراض التحويلات بين البنوك والمعاملات الكبرى ذات قيمة عالية وأيضاً العمليات المالية اللاحقة للتداول.
2. نظام المدفوعات بالتجزئة (Retail Equivalent of Cash/ rCBDCs): تم التصميم لتكون متوفرة بين يدي الأفراد والشركات وتستعمل في مجموعات متنوعة وفي أغلب الأوقات يتم النظر لها على أنها بديل للعملة الورقية.

جدول (1): يوضح اختلاف بين نوع العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية

نوع العملة الرقمية	محلي	دولي
مدفوعات التجزئة (rCBDC)	يمكن للمستعملين الماليين وغير الماليين الاحتفاظ بحسابات تحتوي على اموال البنك الرقمي	يتيح للمستعملين الماليين وغير الماليين الاجانب الاحتفاظ بحسابات تحتوي على اموال البنك المركزي
مدفوعات الجملة (wCBDC)	يشبه بالاحتياطات الإلكترونية للبنك المركزي	يمكن للمؤسسات المالية الأجنبية الاحتفاظ بحسابات تحتوي على اموال البنك المركزي الرقمي.

Waliczek, S., & Nili, C. (2024, February 6). Wholesale and retail CBDCs – What exactly is the difference? World Economic Forum. <https://www.weforum.org/stories/2024/02/wholesale-retail-cbdcs-difference/>

الدراسات السابقة:

- دراسة شاهين وآخرون (2025) تسلط الدراسة الضوء على تأثير انتشار العملات الرقمية على الاقتصاد والوصول إلى الشمول المالي وتمثل العملات الرقمية بكافة أنواعها شكلاً من أشكال الابتكارات المالية مع تقديم الفرص والتحديات الخاصة بهذا الموضوع، أثبتت الدراسة أن العملات الرقمية بكل أشكالها هي عبارة عن ابتكارات مالية جديدة حول العالم والتي تتمتع بفوائد عالية منها الكفاءة والسرعة.
- دراسة (Martinez And Others, 2025) تشير الدراسة إلى مخاطر التنظيمية والأمنية من تداول العملات المشفرة على الاقتصاد النيجيري حيث تؤكد على أهمية وجود إطار تنظيمي وتشريعي لحماية المتداولين وتعزيز الرقابة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تكثيف التعاون الدولي.
- دراسة الغالي وآخرون (2024) يحوط العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية الغموض من ناحية آلية الإصدار والتداول بين الأفراد في المجتمع وخصوصاً لدى البنك المركزي العراقي وما هي الطرق التي عليه الاختيار لتبنيها لتحقيق عملية ناجحة. كما أن البحث خرج بتوصية للبنك المركزي العراقي باتخاذ الخطوة نحو العملات الرقمية وتبنيها.
- دراسة مرزوق (2023) التطورات التي تحدث في وسائل الدفع ومن أهمها هي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، حيث يركز البحث على هذا النوع من العملات الرقمية لترسيخ مفهومها ومعرفة أشكالها وبما تأثره على البنوك التجارية والمؤسسات المالية والاقتصاد كامل. كما أنه توصل البحث إلى أن الوصول إلى العملات الرقمية ما هي إلا تطور طبيعي للنقود لمواكب الاقتصاد الرقمي الجديد.
- دراسة (Linquist and others, 2023) تهدف الدراسة إلى إثبات أن النمو الاهتمام المتزايد نحو العملات الرقمية المركزية يؤكد على سعي الدول خصوصاً الدول النامية على الوصول إلى الشمول المالي وأن تصمم العملات الرقمية بشكل أكثر كفاءة لتناسب جميع أفراد المجتمع وخفض تكاليف من إصدار عملات ورقية تقليدية وأن تكون ملائمة مع قوانين والأنظمة الدولية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

اعتماد الباحثان على أسلوب التحليل الاستنباطي في المباحث النظرية عن طريق تحليل المفاهيم والنظريات ذات الصلة، كما تم اعتماد الأسلوب الاستقرائي في المباحث التطبيقية التي تضمنت دراسة إمكانية الإصدار وتحليل البيانات الإحصائية.

عينة ومجتمع الدراسة:

ركزت الدراسة على حالة الأردن وبالذات البنك المركزي الأردني وإمكانية في إصدار عملة رقمية.

الأساليب الإحصائية:

تم استعمال النسب المئوية والتوسطات ومجاميع القيم للملاحظات وبعض العلاقات الإحصائية التي تربط بين المتغيرات المدروسة.

المبحث الأول: تجارب عالمية لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

نظرًا لأهمية العملات الرقمية تسعى الدول في الأوان الأخيرة إلى إصدار عملات الرقمية المركزية، فقد تبنت الدول المتقدمة والنامية نماذج مختلفة لاختبار مدى جدوى العملات الرقمية المركزية وتحقيقها للشمول المالي ورفع كفاءة القطاع المصرفي.

أولاً: مشروع عابر

مشروع عابر للعملة الرقمية هو مشروع تم إطلاقه في تاريخ 29 يناير 2019، وأطلق عليه اسم مشروع عابر بسبب فكرته التي تركز على التعاملات التي تتم عبر الحدود بين الدولتين السعودية والإمارات (سعوديبيديا، 2025).

يعد مشروع عابر مبادرة مشتركة بين البنك المركزي السعودي والبنك المركزي الإماراتي، كما أنها الأولى من نوعها على مستوى البنوك المركزية العالمية إذ يهدف المشروع إلى تأكيد مفهوم إصدار العملة الرقمية المركزية (عملة رقمية مركزية للشركات) وفهم ودراسة وتقويم أهمية العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. ويركز على تطوير العملة الرقمية لتكون نظام دفع عابر للحدود ويعمل على تقليل الوقت والتكاليف الخاصة بعملية التحويل بين البنوك، وأن لها تجربة استعمال مباشر وتطبيق فعلي للتقنيات مثل؛ تقنية السجلات الموزعة. وعندما أُصدرت العملة الرقمية تم تغطيتها بشكل كامل من قبل البنك المركزي الإماراتي والبنك المركزي السعودي، وتستعمل في محلات الصرافة والبنوك المشاركة في المبادرة وتكون وحدة تسوية للمعاملات المصرفية التجارية المحلية والعابرة للحدود بين السعودية والإمارات. (المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2022).

إن لمشروع عابر أهداف، منها: (المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2022)

1. تعمل على دراسة وفهم أعمق لتقنية السجلات الموزعة، وتحلل إلى أي مدى تم تحديثها.
 2. غيغاد حل بديل حتى يتم الدفع عبر الحدود التي تعتمد على تقنيات السجلات الموزعة حتى تتغلب على القصور الذي تشابهه معه في منهجيات الدفع الحالي بين البنوك عبر الحدود.
 3. استيعاب واختبار الإصدار المزدوج للعملة الرقمية للبنك المركزي.
 4. وضع مقارنة معيارية لنتائج المشروع مع البنوك المركزية الأخرى.
- تمتلك العملة الرقمية في مشروع عابر مميزات كثيرة منها؛ أنها تعد أول عملة قانونية تصدر عن البنك المركزي السعودي والإماراتي، وأن سعر العملة لن يكون كالعاملات الرقمية الافتراضية متقلب، من جانب الأمان ستكون تحت الرقابة على المعاملات التي تتم من خلال عملة عابر وبالأخص مراقبة أسعارها، وهذا سينعكس في حال عدم تثبيت سعرها سيؤدي إلى التعقيدات أثناء عملية التجربة. ولهذا ستكون قيمة صرف تحويل العملة الرقمية إلى عملة رقمية ثابتاً كما أنه تنطبق عليها شروط الإصدار والاستيراد (ماي بيروت، 2025).

لقد قسم مشروع عابر إلى ثلاث مراحل أساسية: (سعوديبيديا، 2025)

- حالة الاستعمال الأولى: (Use Case 1) التعرف على متطلبات التسوية عبر الحدود بين البنوك المركزية، وتضمنت هذه الحالة على تفعيل سجل مشترك بين البنوك المركزية ليتم إتمام تبادل العملات الرقمية عن طريقه.
- حالة الاستعمال الثانية: (Use Case 2) تفحص متطلبات التسوية المحلية بين ثلاثة بنوك تجارية في البلدين على انفراد وهذا يعني وجود 6 بنوك تجارية من كل بلد مثلاً في السعودية البنوك المشاركة الراجحي، الرياض، الانماء. وفي الإمارات بنك دبي الاسلامي، أبو ظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني. أخذت بعين الاعتبار هذه المرحلة المدفوعات المحلية بين البنوك التجارية في السعودية والإمارات.
- حالة الاستعمال الثالثة (Use Case 3): تحديد المتطلبات لتنفيذ المعاملات عبر الحدود بين البنوك التجارية التي اشتركت في هذا المشروع، كما تضمنت هذه الحالة المعاملات عبر الحدود البنوك التجارية.

تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ الرئيسية: (البنك المركزي السعودي، البنك المركزي الإماراتي، التقرير النهائي، 7)

- يلزم على البنوك التجارية أن تشارك وتساهم في الربط على المستوى المحلي، ويحدث التفاعل على مستوى فني وتشغيلي خلال فترة المشروع. وتعد هذه الخطوة أساسية بسبب أن موظفي البنوك التجارية والمركزية يعملون على تحديث معلوماتهم واكتساب خبرات في استعمال التقنيات

الجديدة. وتؤخذ في عين الاعتبار التحديات والمخاطر والتحسينات المرتبطة بهذا المشروع.

- سوف يتم استعمال نقود حقيقية في هذا المشروع، إذ تعد خطوة مهمة لأنها تزيد الاهتمام من الجوانب غير الوظيفية كالأمن. والتي يلزم التعامل معها في المراحل المتقدمة. كما أنه سيدرس كيفية تفاعل النظام مع وجود أنظمة الدفع الحالية، مثل نظام التسوية الإجمالية الآنية المحلية.
- بدلاً من محاكاة آلية عمل أنظمة الدفع التقليدية. سلط الضوء على استكشاف كيف يمكن لهذه المنظمة الاستفادة من الخصائص الفريدة لتقنيات التسجيلات الموزعة ليزيد من مستوى التوزيع، ويهدف المشروع إلى تطوير نظام يتصف بالمصادقة والتنفيذ، وذلك لتجنب تعثر النظام في حال تعطلت النقاط المركزية.

أصدرت النتائج النهائية للمشروع وأكدت على التوافق مع نتائج التجارب المماثلة لأكثر من بنك مركزي على أن تقنية السجلات الموزعة تساعد البنوك المركزية بالإمكانات اللازمة لتحديث أنظمة الدفع على المستوى المحلي وعبر الحدود. حيث أن الأساس من هذا المشروع أن يكون قاعدة لمزيد من الدراسات والتطبيقات بالمشاركة مع البنوك المركزية والمنظمات الدولية التي تربطها علاقة وتركز بشكل خاص على دراسة الانعكاسات التي قد تترتب على أدوات السياسة النقدية واستقرار الأوضاع الاقتصادية (البنك المركزي السعودي، 2020).

ثانيًا: مشروع الجسر mBridge

قام البنك المركزي الإماراتي بالتعاون مع عدة جهات منها؛ بنك التسويات الدولي والسلطة النقدية في هونغ كونغ، بنك تايلاند ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني). يعمل مشروع جسر للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية لتحويل النقود دوليًا بين البنوك المشاركة، كما أنها تعتمد على تقنية السجلات الموزعة المعروفة باسم سلسلة الكتل. يتركز هذا المشروع في التأثير على عملية المدفوعات التجارية الدولية من ناحية تسهيل المعاملات التجارية عبر الحدود وتكون أكثر أمانًا وتحديث بشكل فوري (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2022).

بدأ المشروع في سنة 2021 ويركز هذا المشروع على معالجة أوجه القصور الرئيسية في المدفوعات عبر الحدود ويتضمن ارتفاع التكاليف وبطء في السرعة والتعقيدات التشغيلية. كما أنه يركز على معالجة مخاوف الشمول المالي، خصوصًا في المناطق التي شهدت تراجع في الخدمات المصرفية المراسلة وهذا كان سبب زيادة التكاليف من الناحية المادية ومن ناحية الوقت. إذ أنه تم تفعيل منصة قائمة على سلسلة كتل حديثة تسمى بدفتر استاذ ام-بريدج (mBridge Ledger)، وهذه المنصة تدعم المدفوعات عبر الحدود ومعاملات الصرف الأجنبي في الوقت الفعلي باستعمال نظام النظر إلى النظير (Peer-to-Peer). وتم إجراء اختبار تجريبي باستعمال عملات رقمية ذات قيم حقيقية في عام 2022، وبعد ذلك بحث الفريق المسؤول عن المشروع في إمكانية تطوير النموذج حتى يصبح منتج قابل للعمل بالحد الأدنى (Product \ MVP Minimum Viable). (BIS, 2024).

وحققت يتم تحقيق المشروع قامت البنوك المركزية والسلطة النقدية المشاركين في المشروع بنشر عقد تحقق لكل جهة (Validating Nodes)، كما أن البنوك التجارية شاركت في اختبار النموذج وقامت بمعاملات فعلية استعدادًا حتى يصدرها المنتج القابل للتشغيل بالحد الأدنى، وفي تتم هذه المعاملات أنشأت لجنة التوجيه حتى تبقى ضمن الإطار القانوني والحكومي المخصص، وتم وضع دليل القواعد (RuleBook) تماشيًا مع طبيعة اللامركزية الفريدة للمنصة (BIS, 2024).

وفي عام 2024 تم تسليم المنصة وأصبحت مهيأة لتنفيذ مهام حقيقية إذ أنها تتوافق مع آلية الاثيريوم الافتراضية (Ethereum Virtual Machine) كما أنها سمحت باستعمالها كمنصة اختبار لحلول تقنية إضافية وحالات استعمال جديدة وتحقيق التشغيل البيئي مع منصات أخرى (BIS, 2024). يشكل مشروع جسر (mBridge) فكرة جديدة لإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي العالمي، إذ أنه يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التنافس على القيادة المالية الدولية، حيث أن الصين تسعى ودول أخرى إلى تقليص الدولار الأمريكي عبر التقنية متقدمة في مجال المدفوعات العابرة للحدود. لذا عند استعمال مشروع جسر (mBridge) بدل نظام (SWIFT) الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن نظام (SWIFT) يعطي الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة والتحكم في الشبكة المالية العالمية وفرض عقوبات اقتصادية على الدول الأخرى مثل إيران وفنزويلا وروسيا (Jiaxin Xu, 2024, 2).

وبحلول ديسمبر 2023، تم انضمام 29 مراقبًا إلى المشروع ومن بينهم عدة دول متقدمة. كما تقدمت 20 بنكا للانضمام إلى (mBridge)، ضمن المرحلة التجريبية أو في إطار المعاملات الرسمية، مما زاد من تأثير الشبكة الخاصة بـ (mBridge). (Jiaxin Xu, 2024, 2-4).

ويعد سبب الاقبال على هذا المشروع هو الميزة النسبية التي يمتلكها إذ أنه يقلل من وجود وسطاء مثل البنوك التجارية حيث أنه يقلل من المراسلة في المدفوعات عبر الحدود وهذا يوفر الوقت على الاطراف المشاركة وتكون العملية أبسط للمدفوعات عبر الحدود وهذا ما يحقق التحسينات الكبيرة في السرعة والتكلفة بسبب وجود ترابط مع البنى التحتية التقليدية في أسواق المال؛ لذا يقلل من تكاليف وصول (mBridge) غير أنه يقلل من الوقت عن طريق المعالجة المباشرة حيث إن المعاملات الدولية التي كانت تستغرق من 3 إلى 4 أيام أصبحت تتم بعدة دقائق مع الشفافية والمرونة والكفاءة. على الرغم من نجاح المشروع هو تأثير اقتصاد الصين المتنامي وتركيبه أعضائه وتطوره في التكنولوجيا، إلا أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيعيد تشكيل هذا النظام النقدي وهيمنة الدولار مستقبلاً (Jiaxin Xu, 2024, 2-4).

ثالثًا: الهند الروبية الرقمية

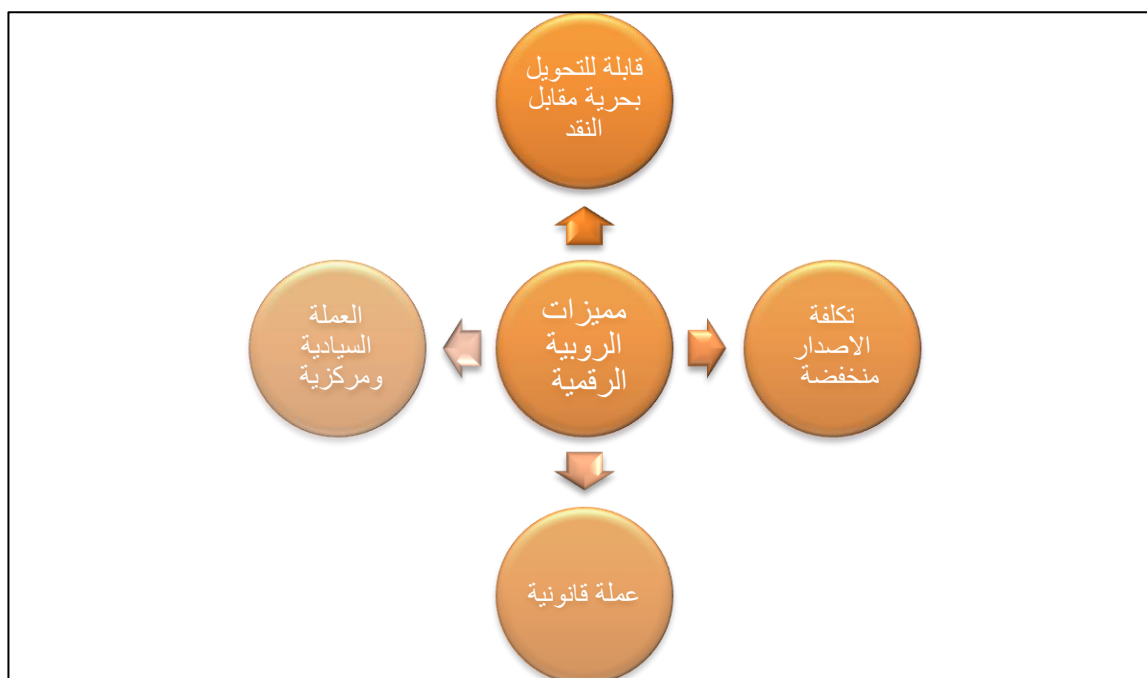
كجزء من مبادرة الهند الرقمية بدأ بنك الاحتياطي الهندي دراسة وتجربة الروبية الرقمية (الروبية الإلكترونية)، إذ تعد الروبية الرقمية من أحدث الخطوات التي قامت بها في الثورة الرقمية في الهند. حيث توفر للأفراد طرق فعالة وأمنة لأجراء المعاملات الرقمية (IDFC FIRST Bank, 2025).

في ديسمبر سنة 2022 تم إطلاق نسخة المدفوعات بالتجزئة ومدفوعات بالجملة من الروبية الرقمية، وتوسعت في التجارب في مختلف المدن الهندية. إذ أن موقف الهند من العملات الرقمية المشفرة كان صارماً ومتحفظاً ووضعت قيود على من يستعملها، وتميز نهج قيادة الحكومة بالسماح للبنك المركزي بإدارة الأمور وهناك تشابه كبير مع النهج الذي اتبعته الصين فيما يتعلق بالعملات الرقمية. كما أن الطلب على العملة الرقمية الجديدة لم يكن كبيراً إذ أنه في أواخر 2024 كان استعمال الروبية الرقمية حوالي 0.006% من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة ووصولاً إلى عام 2025 حيث أكد البنك المركزي الهندي أن النظامين ما زالا تحت التجربة (Huang Roger, 2025).

إن الروبية الإلكترونية هي عملة إلكترونية تعتمد على القسائم الإلكترونية، حيث يمكن استعمالها دون اللجوء إلى الأجهزة الإلكترونية الحديثة. إذ أنه تم تطوير هذه التقنية لتساعد الأفراد الذين لا يملكون المقدرة على الحصول على هذا النوع من الأجهزة الحديثة ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات المالية، مما أدى هذا التطور إلى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد بلا نقد يمكن الدفع والاستلام عبر رسائل نصية قصيرة م خلاله (Gandhi, Kirang, 2023).

حيث تتصف الروبية الرقمية بعدة مميزات رئيسية، منها: (IDFC FIRST Bank, 2025)

1. عملة سريعة وفعالة للمعاملات اليومية.
2. كما أنها عملة سيادية يصدرها بنك الاحتياطي الهندي لذا فهي مقبولة في المؤسسات الحكومية والخاصة كوسيلة دفع، وتتصف بالحماية من مخاطر الاحتيال والنصب.
3. سهولة تحويل عملة الروبية الرقمية إلى ودائع بنكية والعكس صحيح.
4. تنقسم بصفات النقود الورقية إذ أنها لا تحتاج إلى حساب بنكي لإجراء المعاملات المالية.
5. إن الروبية الرقمية تكون محصنة ضد الأضرار المادية مثل التمزق أو الحرق.
6. يمكن الوصول إلى الروبية الرقمية من أي جهاز خاص بالمستخدم وأي وقت يريده.



الشكل (1): صفات التي تميز الروبية الرقمية

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على: *The Future of CBDC and Monetary Policy*, Journal of Digital Finance (ScienceDirect).

المبحث الثاني: التعامل الرقمي ومؤشرات الشمول المالي في الأردن

أولاً: الشمول المالي والتعامل الرقمي في الأردن

إن الشمول المالي هو عامل أساسي في رفع مؤشرات الاستقرار المالي عن طريق رفع مستوى كفاءة القطاع المصرفي وزيادة عدد المؤسسات المالية وتنوع الخدمات. إذ تتركز أهمية الشمول المالي في تصميم أنظمة مصرفية ومالية متطورة وقوية خصوصاً بعد أحداث 2008 التي تركت أثر على جميع اقتصاديات العالم، إن الهدف الرئيسي من وجود الشمول المالي هو تحفيز وجذب غير المتعاملين مع القطاع المصرفي إذ يهدف لهم الوصول إلى الخدمات المالية والتي تشكل من المدخرات والمدفوعات والتحويلات الائتمانية، كما أن الشمول المالي يعالج الوضع المالي عن طريق تجنب الأزمات التي تحدث بسبب الصدمات المالية التي تؤدي إلى انهيار الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار المنتج وتخفيض أثرها بأقل خسائر. ومن فوائد الشمول المالي أنه يساعد الفقراء للخروج من دائرة الفقر من خلال الادخار وانتشار آليات الدفع وانخفاض التكاليف ويعمل على زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم، حيث أن لشمول المالي يحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء (شاكر، سلام، 2024، 522-525).

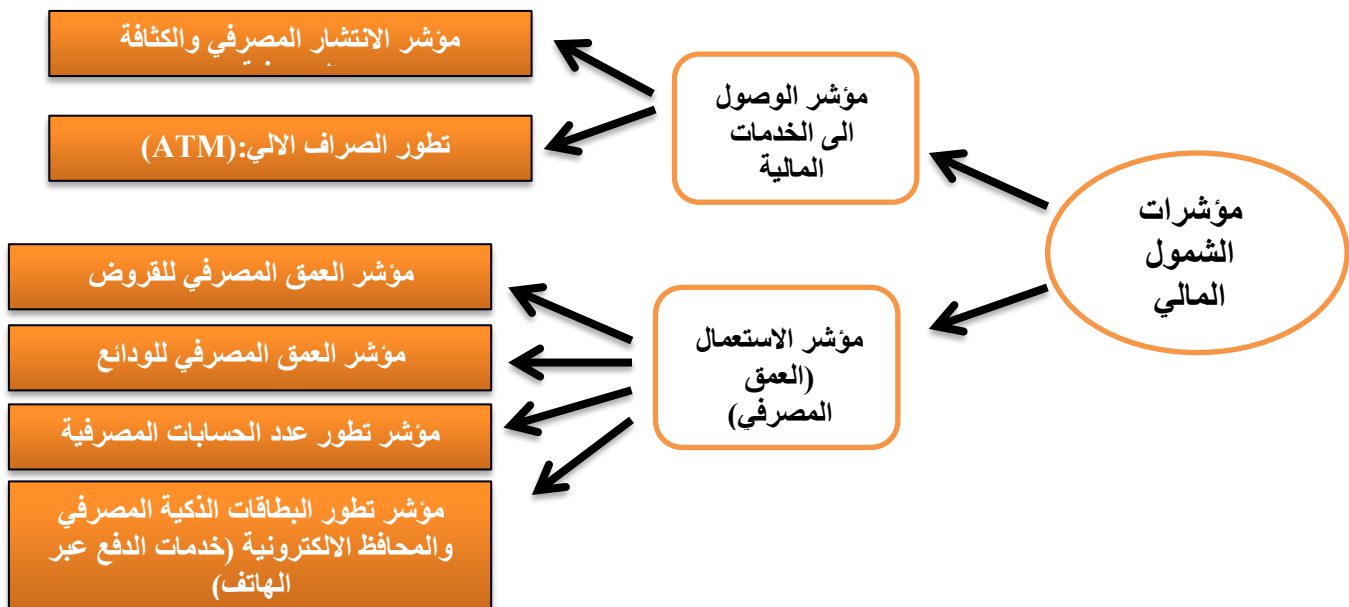
إن الشمول المالي هو هدف رئيس للدول التي تحاول التعافي بعد فترات طويلة من الصراعات ولا يمكن أن يعد هدف عابر بل هو ضرورة، ويُمكن الوصول إلى الشمول المالي عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية كالتوسع في استعمال الهواتف والإنترنت ليساعد في إتاحة الفرصة للوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في جميع المناطق، كما أنه يشجع على زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص وزيادة في حماية المستهلك. ويعزز الشمول المالي مستوى الوعي المالي ويركز بشكل أساسي على الفئات الضعيفة ويعالج الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال توفير المنتجات التي تلبي احتياجات النساء ومساعدتهم في الوصول إلى التعليم المالي (حسن، 2025، 10-12).

خلال العقد الأخير عمل الأردن على إحداث فرق وتحول واضح عن طريق الاعتماد على الأدوات والتطبيقات الرقمية لتلبية الخدمات المالية بشكل فعال وأكثر كفاءة. حيث أن التقدم في البنية التحتية الرقمية وانتشار استعمال المحافظ الإلكترونية ما يزيد من نسبة حجم المعاملات الرقمية، كما أنه يعمل على شمول عدد أكبر من الأفراد خصوصًا للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وهذا يلي أهداف البنك المركزي الأردني في تقليل الفجوات بين أفراد المجتمع ويرفع من مستوى الاندماج المالي.

ثانيًا: مؤشرات الشمول المالي

هنالك عدد من الأبعاد التي تدرس مؤشرات تحقيق الشمول المالي منها: البعد الأول الوصول إلى الخدمات المالية والذي يتضمن فيه نسبة الانتشار المصرفي، الكثافة المصرفية، عدد أجهزة الصرافات الآلية (ATM) وعدد المصارف حسب المنطقة الجغرافية. أما البعد الثاني وهو بعد الاستعمال والذي يشير إلى البعد المالي المصرفي والذي يقيس حجم القروض والودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيدر، 2025، 130).

1. مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية:



الشكل (2): مؤشرات الشمول المالي

الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على المصدر: مصطفى حيدر، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وانعكاسهما على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الامارات والعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2025، ص 130-139.

2. مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:

يمكن تحديد مستوى الوصول إلى الخدمات المالية من خلال عدد من المؤشرات ومنها مؤشر الانتشار المصرفي الذي يرتبط بعدد الفروع المصرفية لكل 100,000 نسمة إذ إنه كلما ارتفع عدد الفروع مع ثبات عدد السكان يشير إلى وصول جيد إلى الخدمات المصرفية وهنا تكون العلاقة طردية مع عدد الفروع إما إذا كانت هناك زيادة في عدد السكان دون الزيادة في عدد الفروع المصرفية هذا يعكس ضعف التغطية المصرفية وهنا تكون العلاقة عكسية. بينما يُقاس المؤشر الثاني الكثافة المصرفية بعدد السكان الذين يقابلهم فرع مصرفي واحد ويقدم لهم الخدمات المصرفية إذ إنه زاد عدد الفروع مع ثبات عدد السكان سيؤدي هذا إلى إن عددًا كبيرًا من المصارف تخدم الأفراد أي أنه كل ما صغرت القيمة كان هناك كثافة مصرفية أكبر وتكون العلاقة عكسية بين عدد المصارف والكثافة المصرفية، أما في حال زاد عدد السكان دون توسع في عدد الفروع سيكون هناك ضغط على المصارف بسبب محاولة توفير الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد مما يؤدي إلى خفض الكثافة المصرفية وتكون العلاقة طردية مع عدد السكان إذ إنه كل ما كانت القيمة أكبر يعني أن الكثافة المصرفية مرتفعة.

طريقة حساب المؤشرات: (الذبحاوي، شاكر، ناصر، 2024، 2188)

$$\text{مؤشر الانتشار المصرفي} = (\text{عدد فروع المصارف} / \text{عدد السكان}) * 100,000$$

$$\text{الكثافة المصرفية} = \text{عدد السكان} / \text{عدد الفروع}$$

جدول (2): مؤشرات الوصول (الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية) في الأردن (2013-2021)

الاعوام	مجموع السكان (نسمة)	مجموع البنوك المرخصة	الانتشار المصرفية	معدل التغير الانتشار المصرفي %	الكثافة المصرفية (لكل 100000 نسمة)	معدل التغير الكثافة المصرفية %
2013	8114000	682	11897.3607	-	8.405225536	-
2014	8804000	710	12400	104.22	8.064516129	95.95
2015	9559000	727	13148.55571	106.04	7.605398054	94.31
2016	9798000	744	13169.35484	100.16	7.593386405	99.84
2017	10053000	756	13297.61905	100.97	7.520143241	99.04
2018	10309000	782	13182.86445	99.14	7.585604811	100.87
2019	10554000	799	13209.01126	100.20	7.57058935	99.80
2020	10806000	809	13357.23115	101.12	7.486581529	98.89
2021	11057000	830	13321.68675	99.73	7.506556932	100.27

المصدر: تم اعداد الجدول استنادا إلى بيانات: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة قسم الإحصاءات: السكان والديموغرافية، سنوات مختلفة (2013-2021).

البنك المركزي الأردني، نشرة الإحصائية السنوية، جدول (1): تفرع البنوك الأردنية المرخصة العاملة في الأردن.

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9_9

وبالاعتماد على البيانات في جدول (2)، في الفترة الزمنية من 2013 إلى 2021 حسب الجدول السابق أن الزيادة التي حصلت في عدد السكان كانت أكبر من الزيادة التي حصلت في عدد البنوك مما جعلها غير متوازنة، وهذا انعكس بشكل سلبي على الكثافة المصرفية لكل 100 ألف نسمة حتى وإن كان هناك زيادة مستمرة في عدد الفروع إذ إنها كانت في 2013 تبلغ 682 حتى وصلت إلى 830 في سنة 2021 إلا أنها لا تواكب الزيادة في عدد السكان، وهذا أثر على الكثافة المصرفية لتتخفض مع مرور الوقت من 8.4 في عام 2013 إلى 7.5 في عام 2021. أما بالنسبة إلى مؤشر الانتشار المصرفي فهو اتسم باستقرار أكبر عبر الوقت وهذا يدل على أن التوسع المصرفي يشمل مناطق جغرافية متنوعة. إن قطاع البنوك في الأردن لم ينمو بشكل متساوي مع النمو في عدد السكان.

3. تطور الصراف الآلي (ATM):

تقدم أجهزة الصراف الآلي (ATM) خدمات السحب والادخار بشكل إلكتروني بأي وقت دون الحاجة إلى اللجوء للمصرف المسؤول عن البطاقة مما يرفع كفاءة الخدمات المالية التي تقدمها المصارف ويمكن ذلك عن طريق البطاقة الذكية، مما ينعكس بشكل إيجابي من خلال تقليل خطر حمل النقود. حيث يتضمن جدول (3) مؤشرات التي تعد جزءاً من مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية الإلكترونية عن طريق دراسة عدد الأجهزة الكلي وعدد الأجهزة لكل مليون نسمة وعدد الأجهزة لكل ألف كم (2)، إذ أن هذه المؤشرات تثبت مدى انتشار التكنولوجيا المصرفية وتوفر الخدمات البنكية للأفراد في مناطق مختلفة.

في الفترة من 2016 إلى 2022 اتصف عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الأردن بوجود نمط متذبذب في المؤشر، إذ بدأ في عام 2016 بنسبة 25.31 لكل 100 ألف بالغ إلا أنه في السنوات اللاحقة شهد ارتفاعاً وانخفاضاً لكن عاد إلى الصعود حتى وصل إلى 29.31 في عام 2022 مما يشير إلى أن المنظومة المالية في الأردن تحاول أن تصل إلى تهيئة صحيحة في البنية التحتية توافق معطيات الأفراد والسوق لتوجه نحو العالم الرقمي خصوصاً بعد عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

جدول (3): الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في داخل الأردن (2013-2022)

الاعوام	عدد أجهزة ATM ⁽¹⁾	معدل التغير لعدد أجهزة ATM %	ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) ⁽²⁾	عدد أجهزة ATM ⁽³⁾
2016	1669	-	25.31	18.71
2017	1802	107.97	26.12	20.20
2018	1927	106.94	27.88	21.60
2019	2017	104.67	24.65	22.61
2020	2094	103.82	28.62	23.47
2021	2195	104.82	29.22	24.60
2022	2246	102.32	29.31	25.18

المصدر:

1- البنك المركزي الأردني، إحصائيات أنظمة الدفع، التقارير السنوية لنظام المدفوعات (2016-2022)، متاح على الموقع الرسمي:

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9

2- البنك الدولي، البيانات المفتوحة، متاح على الموقع الرسمي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2021&locations=JQ>

3- تم حساب عدد أجهزة ATM = عدد أجهزة ATM / المساحة بألف كم².

إن هذه البيانات توضح التطورات التي حدثت في عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن في الفترة 2016-2022، أشارت إلى الاتجاه التصاعدي لعدد أجهزة ATM الذي كان في عام 2016 يبلغ 1669 حتى وصل إلى 2246 في عام 2022. كما أنه بالنسبة إلى مؤشر عدد الأجهزة ATM لكل 100 ألف بالغ فإنه يظهر تذبذب بسيط إلا أنه يميل نحو التحسن خلال السنوات مما يشير إلى أن البنك المركزي الأردني يسعى إلى إتاحة الخدمات المالية للمجتمع. ويعكس مؤشر عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم (2) اهتمام البنك المركزي بتواجد الخدمات المالية في أغلب المحافظات ولا تتركز فقط في العاصمة إذ أن عدد الأجهزة في عام 2022 وصل إلى 25.18.

جدول (4): انتشار خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية في الأردن 2015-2023

الأعوام	عدد نقاط POS	معدل التغيير لنقاط POS %	عدد نقاط POC	معدل التغيير لنقاط POC %
2015	25963	-	-	-
2016	28841	111.09	277	-
2017	45020	156.10	522	188.45
2018	31077	69.03	676	129.50
2019	35297	113.58	2025	299.56
2020	38723	109.71	1537	-0.2409
2021	44314	114.44	1773	115.35
2022	69000	155.71	4137	233.33
2023	89736	130.05	6073	146.80

المصدر: البنك المركزي الأردني، إحصائيات أنظمة الدفع، التقارير السنوية لنظام المدفوعات (2016-2022)، متاح على الموقع الرسمي:

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9

خلال السنوات الأخيرة شهدت الأردن تطوراً ملحوظاً في مجال الدفع الإلكتروني عن طريق التوسع في استعمال نقاط البيع (POS) التي تتمثل بأجهزة أو الأنظمة التي تمكن حاملي البطاقات المصرفية من إجراء المدفوعات بشكل مباشر في الأسواق والمحلات التجارية، أما نقاط المحافظ الإلكترونية (POC) تشير إلى المنافذ أو الوكلاء المعتمدين الذين يتيحون للأفراد شحن وسحب أرصدهم وإدارة معاملاتهم المالية عبر تطبيقات المحافظ الإلكترونية مثل (Zain Cash).

منذ عام 2015 كان هناك زيادة مستمرة في عدد نقاط البيع POS، مما يدل على ارتفاع إقبال الأفراد على استعمال خدمات الدفع الإلكتروني في المتاجر خصوصاً أنه في السنوات الأخيرة وصل إلى 89736. وهذا يعكس قدرة قطاع التجارة على التفاعل مع توجه البنك المركزي نحو الخدمات الرقمية. أما بالنسبة إلى نقاط المنافذ POC حسب البيانات الظاهرة بالجدول فإن نسبة نموها متسارعة إذ بدأت في 2016 (277) حتى وصلت في سنة 2023 (6073)، حتى وإن كانت انخفضت في سنة 2020 لتكون 1537 يمكن الإشارة إلى توجه الأفراد لاستعمال المحافظ الإلكترونية بسبب التأثير الذي حصل من جائحة كوفيد-19.

4. مؤشر الاستعمال (العمق المالي المصرفي):

يقصد بالعمق المالي تراكم الموجودات المالية بشكل أسرع من تراكم الثروات غير المالية والإنتاج، ويدل على حجم القطاع المالي والمصرفي والعمل على توسيع هذا القطاع عن طريق زيادة الخدمات المالية المقدمة (احمد، محمد، 2024، 77). يعبر عن كمية استعمال الخدمات المالية المصرفية من قبل الأفراد في المجتمع، كما أنه يشير إلى كمية التطور وكفاءة الخدمات التي يتم تقديمها من القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، ودرجة فاعلية هذه المؤسسات (حيدر، 2025، 136).

إن مؤشر الاستعمال يعمل على تحقيق عدد من الأهداف: (احمد، محمد، 2024، 77)

- فاعلية حركة السلع والخدمات.
- التركيز على الاستثمارات ومتابعتها من خلال جمع وتعبئة كمية كبيرة من المدخرات.
- خفض مخاطر السيولة عن طريق رفع نسبة الموجودات وتنويعها.

إن هذا المؤشر يتضمن مؤشرات فرعية منها:

أ- مؤشر العمق المصرفي للقروض:

يعمل القطاع المصرفي من خلال دوره في الوساطة المالية على تحويل المدخرات التي يمتلكها الأفراد إلى قروض لتمويل المشاريع والاستثمارات في البلد، إذ يعبر هذا المؤشر عن قدرة القطاع المصرفي على منح وخلق الائتمان المصرفي وتحريك القطاعات الاقتصادية في البلد، لكن هذه القدرة تعتمد على درجة تطور الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، وتقليل التكاليف والعمل على خطة تسويقية لجذب الأفراد وتمثل بتطوير وتحسين أقسام العمليات المصرفية والعمل على ابتكار منتجات مصرفية ذات جودة مرتفعة (حيدر، 2025، 136).

حافظ الأردن على مستوى العمق المصرفي للقروض في الفترة ما بين 2013 و2022، ولوحظ خلال السنوات الأولى من 2013 إلى 2017 بقي المؤشر مستقرًا نسبيًا مع تذبذبات طفيفة. كما أنه في عام 2019 كان هناك إقبال كبير على الودائع ليصل المؤشر إلى 1.13 واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى 1.17.

في عام 2022 وهذا ما يعكس توسع البنوك في عمليات الاقتراض خصوصاً في جائحة كوفيد-19. كما أن مؤشر العمق المصرفي للقروض يدل على قدرة البنوك الأردنية على منح التمويل للمشاريع وتنمية الاقتصاد.

ب- العمق المصرفي للودائع:

يشير هذا المؤشر إلى قدرة القطاع المصرفي على تحقيق زيادة في نسبة الودائع وجذب الادخارات، ويحدث هذا من خلال تطور الخدمات المصرفية والتقليل من تكاليف هذه الخدمات، وإن زيادة هذه النسبة تعني أن هناك مقدار كبير من الاستثمارات مما يعني أن هناك تحسن في تقديم الخدمات المالية في القطاع المصرفي وينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في البلد إلى أن يصل إلى العمق المالي. وفي حال إن نسبة المؤشر منخفضة يدل هذا على الكفاءة المنخفضة في العمليات المصرفية مما يدفع الأفراد إلى إيداع أموالهم في بلدان أخرى (احمد، محمد، 2024، 79). تمثل السنوات من 2015 إلى 2019 انخفاض في مستوى الودائع لدى البنوك الأردنية، إلا أن الاتجاه العام يثبت أن بقاء حجم الودائع في هذه المستويات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فهذا يشير إلى ثقة المجتمع في الجهاز المصرفي الأردني. كما أن هذه الفترات التي يكون فيها تباين في نتيجة استجابة سلوك الأفراد إلى الظروف الاقتصادية السائدة في البلد، بعد عام 2019 ضمن جائحة كوفيد-19 كان هناك إقبال أكبر على إيداع الأفراد لأموالهم في البنوك حيث أن مؤشر العمق المصرفي للودائع في عام 2022 بلغ 1.25.

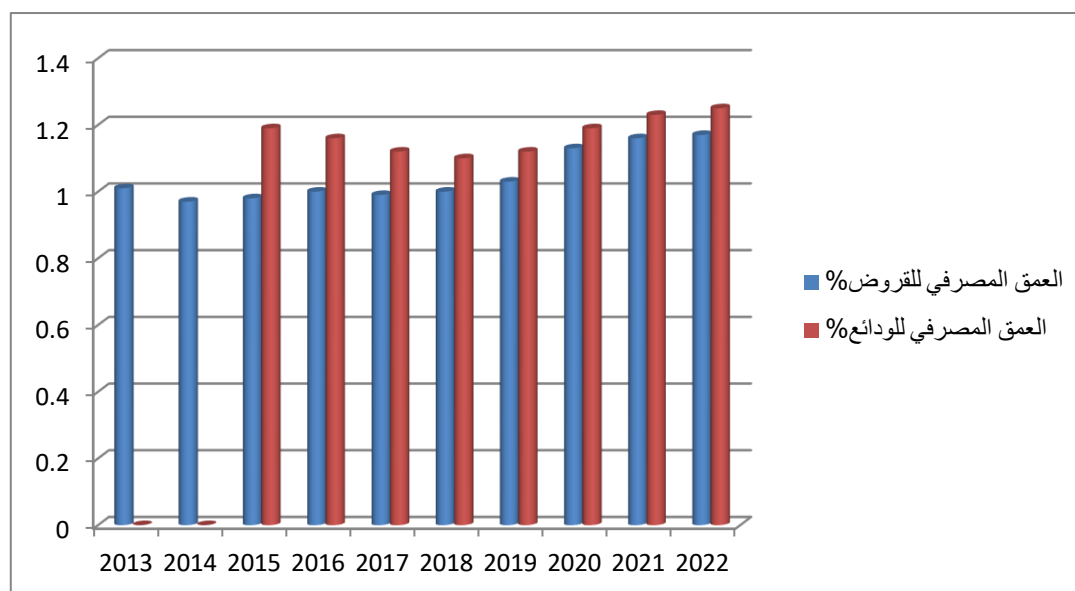
جدول (5): مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) الأردن (2013-2022)

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية	العمق المصرفي للقروض %	العمق المصرفي للودائع %
2013	24462.7	1.01	-
2014	26161.8	0.97	-
2015	27396.8	0.98	1.19
2016	28323.7	1.00	1.16
2017	29542	0.99	1.12
2018	30793.3	1.00	1.10
2019	315971.1	1.03	1.12
2020	30941.7	1.13	1.19
2021	32032.6	1.16	1.23
2022	33690.6	1.17	1.25

المصدر: (1) البنك المركزي الأردني، الإحصاءات، النشرة الإحصائية السنوية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

- تم حساب مؤشر العمق المصرفي للقروض عن طريق إجمالي القروض / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية %.

- تم حساب مؤشر العمق المصرفي للودائع عن طريق مجموع الودائع / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية %.



الشكل (3): العمق المصرفي للقروض والودائع (2013-2022)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات في جدول (5).

ت- نمو عدد الحسابات المصرفية:

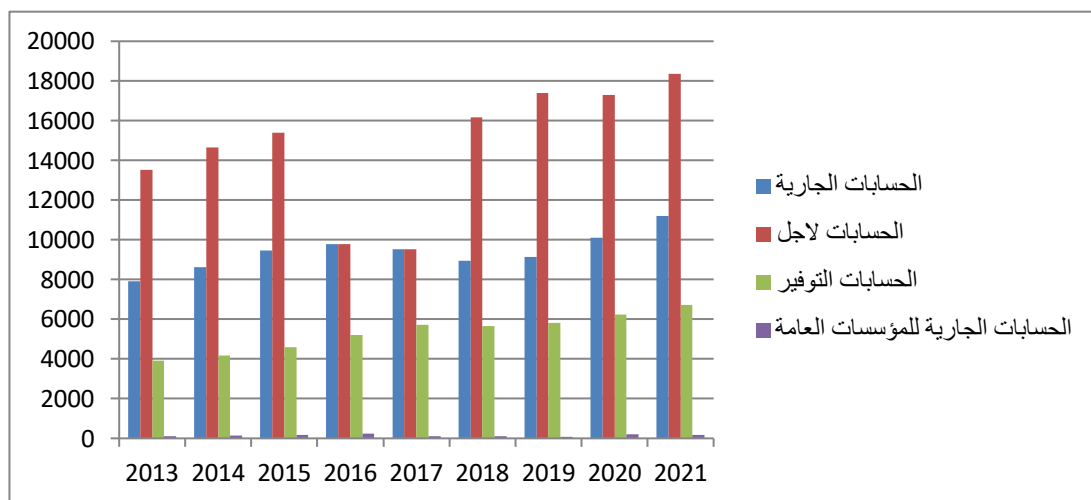
تعكس بيانات جدول (6) التطور الواضح في أنواع الحسابات البنكية في السنوات 2013-2021، مما يفسر اتجاه الأفراد نحو الادخار والسيولة واستعمال الأفراد والمؤسسات للمنتجات والخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي في الأردن وزيادة النشاط الاقتصادي من خلال التعامل مع الحسابات والنقود الإلكترونية. إذ أن هنالك ارتفاع واضح في معظم أنواع الحسابات خصوصاً في الحسابات الجارية التي ارتفعت تدريجياً إذ بدأت في سنة 2013 (7897.8) حتى وصلت في عام 2021 (1196.1)، وحسابات التوفير التي كان في سنة 2013 (3897.9) إلى أن بلغت في عام 2021 (6708.9).

جدول (6): نمو عدد الحسابات المصرفية في الأردن 2013-2021 بالدينار الأردني

الأعوام	الحسابات الجارية	الحسابات لأجل	الحسابات التوفير	الحسابات الجارية العامة للمؤسسات
2013	7897.8	13513.1	3897.9	117.7
2014	8606.3	14638	4185.2	131.6
2015	9472.6	15380.6	4585	173.2
2016	9783.3	15047	5214	226.6
2017	9517.5	15314.2	5720.2	96.9
2018	8945.5	16174.1	5667.2	100.1
2019	9141.3	17377.7	5829.2	82.8
2020	10103.2	17304.2	6220.2	202.5
2021	11196.1	18349.6	6708.9	178.8

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، جدول (10): الودائع لدى البنوك المرخصة حسب الجهة المودعة ونوع الوديعة.

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%A9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9



الشكل (4): نمو عدد الحسابات المصرفية في الأردن 2013-2021 بالدينار الأردني

الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات في الجدول (6).

جدول (7): نمو في أعداد البطاقات الذكية المصرفية والمحافظ الإلكترونية (خدمات الدفع عبر الهاتف)

الأعوام	البطاقات المدينة	البطاقات الدائنة	البطاقات الدفع المسبق	عدد المحافظ الإلكترونية
2017	2342585	301189	702775.5	216201
2018	2615525	321612	666425	361532
2019	2718122	361598	887489	504375
2020	3332076	385199	628574	1181231
2021	4082076	475199	788574	1688193

المصدر: البنك المركزي الأردني، إحصائيات أنظمة الدفع، التقارير السنوية لنظام المدفوعات (2017-2021)، متاح على الموقع الرسمي:

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9

تمثل هذه المعطيات هذا المؤشر التحول الواضح لسلوك الأفراد واتجاههم نحو استعمال أدوات الدفع الإلكتروني في الأردن، في عام 2017 إلى 2020 بقيت البطاقات المدينة محافظة على ارتفاع مستقر إذ إنها كانت تبلغ 2342585 حتى وصلت إلى 3332076. كما أن البطاقات الدائنة استمرت بالارتفاع إلا أنها بدرجة أبداً إذ إنها في عام 2017 بلغت 301189 إلى أن وصلت إلى 385199 في عام 2020. إلا أن التذبذب الملحوظ ظهر في بطاقات الدفع المسبق في الفترة بين 2017 و2018 حتى شهدت ارتفاعاً في 2019 إذ إنها وصلت إلى 887489 مما يشير إلى إقبال الأفراد على أدوات الدفع غير المرتبطة بحسابات البنك بشكل مباشر خصوصاً فئة الشباب الذين لا يملكون حسابات مصرفية تقليدية.

يكن التحول الجوهري في عدد المحافظ الإلكترونية، إذ إنه في عام 2017 لم تتجاوز 216201 إلا أنها بلغت 1688193 في عام 2021 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على سلوك الأفراد التي دفعت إلى إقبال المجتمع على أدوات الدفع غير التقليدية. كما أن الزيادة التي حصلت في المحافظ الإلكترونية مقابل التراجع في أعداد البطاقات الدائنة والمدينة تشير إلى اتجاه نحو أدوات الدفع التي تتسم بالمرونة أكثر وترتبط بالهاتف.

ث- نظام الدفع الفوري CliQ:

من الانظمة الحديثة للدفع الإلكتروني هو نظام الدفع الفوري CliQ، يعمل هذا النظام على إمكانية التحويل شبه الفوري بين المستعملين (Near-Real-Time Transfer) بين المستعملين النهائيين (End Users) للنظام، كما أنه يوفر الكفاءة والسلامة لنظام المدفوعات الوطني ويقدم خدمة التحويلات الفورية لجميع المشتركين (البنك المركزي الأردني، 2020، 29).

ويمكن تعريفه على أنه نظام دفع فوري يعود إلى شركة جوباك، كما أن هذا النظام يوفر الدفع الفوري للأموال بين الحسابات البنكية وبين كل من الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية. إن الخدمات التي يقدمها هذا النظام هي أربع خدمات أساسية: تحويل الرصيد الفردي، طلب الدفع، إعادة المدفوعات، الدفع الفوري باستعمال QR في المحلات التجارية (جوباك، 2025).

جدول (8): يوضح عدد مستخدمي الدفع الفوري CliQ في الأردن 2020-2024

الأعوام	عدد مستخدمين نظام الدفع الفوري CliQ
2020	7,826
2021	635,049
2022	560,000
2023	1200000
2024	170000

المصدر: البنك المركزي الأردني، احصائيات أنظمة الدفع، التقارير السنوية لنظام المدفوعات (2020-2024)، متاح على الموقع الرسمي:

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9

يشير جدول (8) إلى تطور عدد مستعملي نظام الدفع الفوري CliQ في الأردن خلال السنوات 2020-2024 حيث أنه يبين النمو السريع الذي حصل التعامل الرقمي بين الأفراد في الأردن. في عام 2020 هي أول سنة تم إطلاق النظام بها وصل عدد مستعمليها إلى 7,826، وواصل الارتفاع عبر السنوات المتتالية حيث أن في عام 2021 بلغ عدد المستعملين 635,000 والذي يعد ارتفاعاً حاداً وهذا يعود إلى الخدمات التي تقدمها البنوك المشاركة في هذا النظام مما يسهل على العميل استعمال النظام. إلا أنه في عام 2022 شهد انخفاض طفيف في معدلات الاستعمال ليصل إلى 560,000 مستعمل ويعود السبب إلى عمليات التدقيق وتنقية البيانات لدى المؤسسات المالية. لكن في سنة 2023 عاد إلى الصعود بشكل قوي حيث بلغ عدد المستخدمين إلى 1.2 مليون مستخدم وهذا يدل إلى ترسخ فكرة الدفع الفوري كخدمة مالية تستعمل بشكل يومي ومتاحة لجميع الأفراد وهذا يعكس توجه الأردن نحو الاقتصاد الرقمي.

ثانياً: العملة الرقمية للبنك المركزي الأردني

1- البنية التحتية الإلكترونية في الأردن

حسب التقرير الذي نشره بنك التسويات الدولي في عام 2020 أن أغلب البنوك المركزية التي تصل نسبتها إلى 86% من البنوك تصنف تحت فئة البحث وهي أولى مراحل إصدار العملة الرقمية، كما أنه يوجد 60% من الدول تعمل على تجريب التكنولوجيا و14% تعمل على التطوير والتجريب والتدريب الداخلي لامتلاك عملة رقمية مركزية (بوزانة، حمدوش، 2023، 101).

يمثل الاقتصاد الرقمي جزءاً مهماً للتوجه نحو إنجاز الأهداف وتحقيق التنمية المستدامة مما جعل الأردن تدرك أهمية الاتجاه نحو الرقمنة، وأصدرت خطة في عام 2016 تسعى فيها إلى تحديد نقاط القوة والفرص المتاحة أمام البلد حتى يكون ضمن الاقتصاد الرقمي العالمي، وهذا جعلها تركز على جذب الاستثمارات والشركات الدولية ولم تقصي قطاع الاتصالات والتكنولوجيا من خططها نحو الرقمنة، وانعكس هذا على تحسين وتطوير البنية التحتية الرقمية في الأردن وظهرت النتائج عن طريق الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 بنسبة (3-4%) وزيادة ملحوظة في إيرادات القطاع الرقمي بنسبة (25-30%)، كما أنها أنشأت ما لا يقل عن (7000) شركة في الاقتصاد الرقمي. تعد الأردن من بين أكثر الدول النامية التي أنجزت في الاقتصاد الرقمي إذ إنها تمتلك بنية تحتية رقمية ومعرفية لإكمال طريقها نحو الرقمنة (محمود، باسم، 46).

في 30 يناير 2022 خلال اجتماع لجنة الاقتصاد والاستثمار أكد محافظ البنك المركزي الأردني أن البنك يعمل على إيجاد خطة لإصدار عملة رقمية تكون مرتبطة بالدينار الأردني وتتمتع بنفس الصفات القانونية للدينار الأردني الورقي (UNLOCK Blockchain News Desk, 2022).

سعى البنك المركزي الأردني في عام 2014 لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الفئات، حيث أنه وضع برنامج لإمكانية الدفع عبر الهاتف المحمول (MFS) وارتكز هذا البرنامج على عدة مبادئ منها: (CGAP, DMA Global, Central Bank of Jordan, and GIZ, 2017, 4)

- يشمل الإطار التنظيمي للخدمات عبر الهاتف عدة أنواع من المؤسسات إذ إنها لا تقتصر فقط على البنوك والجهات الرسمية المالية وإنما تضم أيضاً شركات الاتصالات التي يمكنها أن تحصل على ترخيص لتقديم هذا النوع من الخدمات.
- يجب أن تتسم تجربة الأفراد بالسلاسة والسهولة لتعزز الإقبال والاستعمال، بحيث تسمح هذه المنظومة أن يجري الفرد معاملاته دون قيود.
- توفير بنية تحتية للمدفوعات عبر الهاتف بحيث تكون مدمجة بالكامل ضمن منظومة المدفوعات الرقمية الوطنية لتساعد على إجراء مدفوعات وتحويل واستقبال حوالات بنكية أو بطاقات الدفع المسبق، وتوفير إمكانية تسديد الفواتير عبر نظام أي-فواتيركم.

• أي-فواتيركم (eFAWATEERcom) هي منصة مركزية للمدفوعات الإلكترونية تتيح للمستعملين الرؤية والاستعلام عند فواتيرهم، كما أنه يمكنهم من تسديدها إلكترونياً، وقد أطلق البنك المركزي الأردني هذا النظام في سنة 2014 ليربط بين الجهات العامة والخاصة من جهة وبين مقدمي الخدمات من بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية ومن جهة أخرى.

وليصّل البنك المركزي إلى هدفه ابتكر نظام مقسم المدفوعات عبر الهاتف جوموباى (JoMoPay)؛ إذ أن هذا النظام ملك للبنك المركزي الأردني وهو نظام مركزي للمدفوعات يلزم جميع مقدمي خدمات الدفع عبر الهاتف المرخصين بالأردن أن يشتركوا به ويعمل البنك المركزي على دمجها في البنية التحتية الحاضرة والمستقبلية للمدفوعات الإلكترونية في المملكة (CGAP, DMA Global, Central Bank of Jordan, and GIZ, 2017,5).

في عام 2021 اتجه البنك المركزي إلى بناء بيئة تمهد لوجود الابتكارات التكنولوجية خصوصاً في القطاع المالي عن طريق إرساء الخدمة الذاتية المالية من خلال قدرة الأفراد على فتح حسابات بنكية إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة الفرع وتتم العملية عبر الهاتف والإنترنت، كما أنه ابتكر أنظمة الدفع الفوري التي تسهل للأفراد في عملية الدفع باستعمال QR مثل نظام CliQ. أطلق البنك المركزي الأردني وثيقة بعنوان (تنظيم البنوك الرقمية في المملكة الأردنية الهاشمية) مما يدل على توجهه نحو إيجاد نظام بنكي متكامل إلكترونياً في الأردن وعرف البنوك الرقمية على أنها البنوك التي لا تحتاج إلى مكان إقامة فعلي ما عدا الفروع التي ترتبط بالإدارة العامة وتلبي احتياجات المستعملين دون الحاجة إلى التزامات مكانية أو زمنية وتقدم منتجات البنوك والخدمات عن طريق الإنترنت وتطبيقات في الهاتف (البنك المركزي الأردني، 2021، 28-29).

من المشاريع المستقبلية التي يهدف لها البنك المركزي الأردني التي تخص البنية التحتية الإلكترونية (CGAP, DMA Global, Central Bank of Jordan, and GIZ, 2017,7):

1. ترقية برنامج JoMoPay عن طريق دمج JoMoPay و JO-Net، إذ أن المحافظ الإلكترونية تستطيع بالحد الأدنى تنفيذ عمليات السحب والإيداع عبر الصرافات الآلية، إذ أن البنوك تحتاج إلى استثمارات إضافية لترقية أنظمتها البرمجية حتى تتمكن من قبول المدفوعات خلال الهاتف، كما أنها تسعى إلى تحديث أنظمتها المادية لتساعد في عمليات الإيداع النقدي مثل البنك الكويتي الأردني وبنك القاهرة عمان.
2. أي-فواتيركم سيساعد العملاء في الفترة المقبلة على استعمال أي محفظة إلكترونية ضمن المنظومة لسداد الفواتير عبر أي-فواتيركم، كما أنه يعمل على استقبال المدفوعات من وإلى أي حساب بنكي أو بطاقة دفع مسبق محلياً سواء عن طريق البطاقة الذكية أو عبر الخدمات USSD.
3. قبول المدفوعات عبر الهاتف، إذ أن مقدمي خدمات الدفع من خلال الهاتف يتعاونوا مع تجار التجزئة لتطوير وتعزيز تجربة المستعمل وقبولهم للمدفوعات الرقمية في الأردن مثل الهايبر ماركت Safeway، كما أنه يتم التخطيط مستقبلاً ليشمل محطات الوقود ومواقف السيارات.
4. من التجارب المخطط لها مستقبلاً التي يحاول تطبيقها وهي؛ جامعات بلا نقد إذ أن الحافلات الموجهة للجامعات الكبرى تكون مدفوعات عبر الهاتف، وأيضاً صرف رواتب فئات محددة من العسكريين غير المتعاملين مع البنوك خلال المحافظ الإلكترونية ويتم ربطها ببطاقات الدفع المسبق بالتعاون والتنسيق مع صندوق الائتمان العسكري.

إن البنك المركزي الأردني يعمل بشكل مستمر على اكتمال منظومته العالمية لأنظمة الدفع والتحويل الإلكتروني، وفي عام 2022 تم الارتكاز على 8 أنظمة عالمية في الأردن ليصل عدد الأنظمة المعتمدة إلى 20 نظام ومنها؛ نظام (WorkerAppz Payments, Western Union, Network France, SAS, Direct Remit Limited) ويقدموا خدمات تحويل الأموال الإلكتروني في المملكة (البنك المركزي الأردني، 2022، 17-18) وأصدر تعليمات في عام 2024 تنص على إلزام الجهة الخارجية المالكة لنظام الدفع العالمي قبل تقديم خدماتها في السوق الأردني يجب أن تتقدم بطلب للبنك المركزي الأردني ليتم اعتمادها وتوفير خدماتها لدى مقدمي خدمات الدفع المرخصين في الأردن (البنك المركزي الأردني، 2024، 20).

كما أن البنك المركزي الأردني بالتعاون مع القطاع العام والخاص وشركاء دوليين على وضع استراتيجية تحت عنوان (الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي للأعوام 2023-2028) والتي تهدف الوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام وتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تشمل القطاعات والمؤسسات وأفراد المجتمع كافة. وتستند على عدة ركائز أربعة منها رئيسية وهي الدفع والتحويل، التمويل، الادخار، التأمين، والتي تدعمها مجموعة من الممكنات تساعد على الارتقاء بالوصول والاستعمال الفعال والمستدام للخدمات والمنتجات المالية (البنك المركزي الأردني، 2023، 18).

2- مسار البنك المركزي الأردني نحو إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية

لمواكبة آخر التطورات التي حصلت في السنوات السابقة حاول البنك المركزي العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية لسوق المدفوعات الإلكترونية، مما انعكس هذا على اهتمام البنك المركزي الأردني في العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية وتكون مدعومة بالدينار الأردني. الأهداف الأساسية التي يعمل البنك المركزي على تحقيقها من حيث الوصول إلى الشمول المالي في البلد عن طريق تصميم مناسب للعملات الرقمية وتوفير خيار العملات الرقمية لرفع مستوى أنظمة الدفع المستعملة وينعكس على تحسين أداؤها.

وإن كانت العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية هي توجه الدول حول العالم لإصدارها إلا أنها تحتاج إلى دراسة وفهم عميق من النواحي الاقتصادية وتأثيرها على عرض النقد والتضخم والطلب على الودائع. ومن النواحي القانونية تراعي خصوصيات الأفراد وحماية المعلومات والبيانات وإيقاف الجرائم المالية ووضع معايير وقواعد التعامل بهذه العملة.

كما أن لديها تأثير من النواحي التكنولوجية مما تحتاجه من مرونة في التشغيل والأمن السيبراني والاعتبارات السياسية، تعتمد العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية على تقنيات وتكنولوجيا حديثة وهذا يحث البنوك المركزية على التجريب والفحص والاختبار بشكل فعلي قبل عملية

الإصدار مما يساعد على اختيار التكنولوجيا المناسبة لبناء المنظومة الخاصة بالعملة الرقمية أما عن طريق المنظومة التقليدية أو استعمال تكنولوجيا السجلات الموزعة (البنك المركزي الأردني، 2022، 21، 23).

- وهناك جملة من التصريحات من عدة جهات تؤكد على أن البنك المركزي الأردني في حالة الدراسة والبحث لإصدار عملة رقمية:
- التصريح الأول: صرح محافظ البنك المركزي الأردني عادل شرcks أثناء اجتماع مع رئيس واعضاء جمعية رجال الأعمال في عام 2022 لمناقشة القضايا التي تهم القطاع الخاص أن البنك المركزي الأردني يتجه نحو إصدار عملة رقمية مركزية وتكون مدعومة بالدينار الأردني (صوت عمان الاخباري، 2022).
- التصريح الثاني: حسب تقرير نشره بنك التسويات أن البنك المركزي الأردني ليس عضواً مشاركاً في مشروع جسر (mBridge) وإنما هو من الجهات المراقبة إذ إنه يحضر ويتابع كل الاجتماعات وذلك كي يستفيد من الخبرة التقنية والتنظيمية من الدول المشاركة (BIS، 2024).
- التصريح الثالث: حسب مسح أجراه صندوق النقد الدولي أن ثلثي بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تدرس إمكانية إصدار عملات رقمية ومن ضمنها الأردن، إذ إنه يهتم البنك المركزي الأردني في دراسة إصدار عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2024).
- التصريح الرابع: في سنة 2022 صرح البنك المركزي الأردني أنه رسمياً يدرس إصدار الدينار الأردني الرقمي، حتى وإن كان البنك المركزي الأردني قد فرض منع على العملات الرقمية إلا أن العملة الرقمية المركزية تختلف عنها لأنها مدعومة بالدينار الأردني. كما أن نتائج البحث الذي قدمه صندوق النقد الدولي أن 60% من المصارف المركزية العربية تحتاج إلى 4-6 سنوات لتصدر عملة رقمية، أما 29% من المصارف المركزية العربية يمكن أن تتراوح بين 7-10 سنوات (العين الاخبارية، 2022).
- التصريح الخامس: يجري البنك المركزي الأردني منذ فبراير 2022 أبحاثاً لمعرفة إيجابيات وسلبيات العملات الرقمية للبنوك المركزية، كما أنه اختار منهج البطء والثبات، كما ورد أيضاً عن صندوق النقد الدولي أنه يجب على البنك المركزي الأردني اتخاذ إجراءات وتقويم دقيق للفوائد والمخاطر والتكاليف المترتبة على إصدار عملة رقمية مركزية (الساحة الرقمية العربية، 2023).
- ونخلص مما تقدم أن البنك المركزي الأردني في سعيه إلى إصدار عملة رقمية قد قطع شوطاً وهو في مرحلة البحث وتقصي المعوقات.

3- مقترح إصدار العملات الرقمية في الأردن

يقود بنك التسويات الدولي وعدد من البنوك الآسيوية والشرق الأوسط المشروع الذي يعد الأكثر امتيازاً من حيث تقديم تجربة المدفوعات العابرة للحدود باستعمال العملات الرقمية للبنوك المركزية الذي يعتمد على تقنية دفاتر الحسابات الموزعة (DTL) ويعمل على تقديم تسوية فورية وتخفيض لتكاليف التحويل الدولي، كما حضر البنك المركزي الأردني العديد من الاجتماعات الخاصة بالمشروع (mBridge) حتى يتمكن من السير على خطى الدول المشاركة التي إصدار العملات الرقمية.

ويقترح الباحثان أنه خلال السنوات 2026-2028 يمكن للبنك المركزي الأردني نظراً إلى التطور الذي حققه في البنية التحتية الرقمية والتي تتيح له الفرصة الانضمام إلى مشروع جسر (mBridge) كأحد أهم الخطوات الاستراتيجية لإصدار العملة الرقمية، ليشترك ضمن إطار التعاون التجريبي (Pilot Collaboration) إذ يستطيع الاطلاع بشكل مباشر على البنية التقنية الخاصة في مشروع جسر، وكيفية التشغيل وآلياته، إدارة وتحكم في الهويات الرقمية المصدر. مما يعمل على بناء قدرات وطنية قوية في مجال الأمن السيبراني للحماية من المخاطر بالإضافة إلى النماذج التي تسعى إلى التوازن والكفاءة والفعالية.

إذ إن هذه المرحلة تتمثل بالمختبر الواقعي الذي يساعد البنك المركزي الأردني على تطوير نقاط الضعف الموجودة في البنية التحتية، وفهم الأمور القانونية المتعلقة بحفظ البيانات وخصوصيتها وترتيبها ووضع إطار تشريعي مناسب مع المعايير الدولية لإصدار عملة رقمية مركزية. كما أن خطوة الانضمام إلى مشروع جسر تعود بالفائدة على البنك المركزي من عدة نواحي أهمها الحماية من المخاطر المتوقع حصولها والاستفادة من التجارب المشتركة أفضل من أن يتبنى البنك المركزي الأردني الفكرة من الصفر.

ويرى الباحثان أنه بعد انتهاء 2028 يستطيع البنك المركزي الأردني الانتقال إلى أولى خطوات إصدار العملة الرقمية الأردنية وهي العملة الرقمية بالجملة wCBDC والتي تكون خاصة بالمؤسسات والشركات المالية والبنوك التجارية، وتمتد هذه المرحلة إلى 2032. إن هذه الخطوة تشكل حجر الأساس للانتقال إلى الرقمنة المالية. وتمتاز هذه المرحلة بعدة وظائف:

- التسوية الفورية للمدفوعات بين البنوك التجارية مما يسهم إلى تحسين التدفقات المالية والسيولة بين البنوك، والتقليل من المخاطر لأن المتعاملين هي جهات مالية.
- تعزيز مستوى الكفاءة للسياسة النقدية، إذ إن التعامل في العملات الرقمية المركزية تساعد البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية من خلال أدوات جديدة.
- عند تداول العملة الرقمية المركزية بالجملة سيعمل على تقليل التكلفة للمؤسسات المالية من توفير بنية تحتية تقليدية بسبب وجود بناء قوي للعملة الرقمية يعمل على خفض نسبة التعطيل أو الأخطاء بشكل عام.
- إن خطوة إصدار العملة الرقمية المركزية بالجملة مهمة لأنها ستكون تجربة في بيئة يمكن مراقبتها والسيطرة عليها من قبل البنك المركزي ومن خلالها يستطيع البنك المركزي الأردني معرفة نقاط الضعف والقوة لديه، وهذا سيخفض من نسبة المخاطر قبل التوسع ويمهد تقنياً وتنظيمياً لعملية إصدار العملة الرقمية المركزية بالتجزئة في الأردن.

والمرحلة الأخيرة تبدأ في عام 2032 بعد اكتمال البنية التحتية الإلكترونية والتنظيمية واكتساب الخبرات يستطيع البنك المركزي الأردني أن يصدر عملة رقمية مركزية بالتجزئة إذ يمكن للأفراد والشركات الصغيرة تداولها. وهذا يمثل تحول جوهري للأفراد من الناحية المالية وتعرفهم على نوع جديد من النقود لذا يسعى البنك المركزي الأردني في هذه المرحلة على كسب ثقة الأفراد من خلال وضع ضمانات عالية للأفراد وتوفير إطار قانوني يوضح فيه الحماية لبيانات الأفراد ومعلوماتهم لتأكيد ملكيتهم على أموالهم الرقمية لتحقيق استقرار مالي، ويتم التعامل بالعملة الرقمية بالتجزئة rCBDC جنباً إلى جنب مع العملة الرقمية بالجملة wCBDC.

يمكن للبنك المركزي الأردني أن يمتلك حسابات الأفراد بشكل مباشر عن طريق استعمال هويات مثلاً تطبيق (سند) والذي يمثل الهوية الرقمية للأفراد دون اللجوء إلى تقنية السجلات الموزعة إلا أنه سيسبب تراجع في عمل البنوك التجارية لذا من الأفضل أن تكون عن طريق التعاون مع البنوك التجارية وهو النموذج الهجين إذ يسلم البنك المركزي البنوك التجارية إمكانية توزيعها على الأفراد. وفي هذه المرحلة يكون البنك المركزي حقق أهداف منها؛ الشمول المالي، وزيادة في كفاءة نظام المدفوعات في الأردن، وتحقيق السلامة في النظام المالي نتيجة توفير بنية تحتية رقمية تنصف سرعة الاستجابة والتأثير وقت الأزمات فضلاً عن الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: مكاسب وتحديات مشروع إصدار عملات رقمية في الأردن:

أولاً: المنافع والمكاسب المتحققة من تبني البنك المركزي الأردني عند إصدار عملة رقمية

إن إصدار عملة رقمية مركزية تعد خطوة مهمة للاقتصاد الأردني بما يتضمنه التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية الإلكترونية، إذ يتيح له العديد من الفرص لتحسين الكفاءة والارتقاء بالنظام المالي الرقمي. ومن هنا تبرز العديد من المنافع والمكاسب التي يمكن للبنك المركزي تحقيقها:

1- تعزيز فعالية السياسة النقدية:

يمكن للبنك المركزي إدارة السياسة النقدية بشكل أكثر كفاءة عن طريق سلطة البنك المركزي بشكل مباشر بالتأثير في الاقتصاد الأردني من حيث سهولة نقل أسعار الفائدة بشكل أسرع، وتحسين القدرة على مراقبة السيولة والتدفقات المالية بشكل أكثر دقة مع إمكانية تطبيق سياسات نقدية جديدة.

2- مراقبة ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة مستوى الشفافية:

إن المعاملات الإلكترونية تتسم بشفافية أكثر وتخضع بشكل أكبر إلى المراقبة من قبل البنك المركزي، مما يؤثر على زيادة إيرادات الدولة ويقلل من فرص إخفاء القيمة الحقيقية للدخل أو إتمام عمليات خارج الإطار الضريبي. وهذا يدعم قرار البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي في البلدين. كما أنه يساعد على تتبع التدفقات المالية وتوجهاتها ومعرفة الجهة المستقبلة في حال كانت الحركات المالية مشكوك بأنها تمول الإرهاب أو غسيل أموال وغيرها مع الحفاظ على خصوصية الأفراد.

3- خفض تكاليف إصدار النقد الورقي:

إن التحول الرقمي يعمل على خفض التكلفة المرتبطة في إدارة النقد بشكل عام من ناحية الطباعة والتخزين والاتلاف، عند إصدار العملة الرقمية تؤدي إلى تقليل استعمال النقود الورقية مما يخفف الأعباء التشغيلية وتكاليف الإصدار. مما يتيح فرصة لإعادة توجيه هذه الأموال إلى إيجاد ابتكارات جديدة في الأنظمة المالية الرقمية أو لإصدار عملة رقمية مركزية.

4- استجابة عالية للالتزامات والسيطرة عليها:

تعد العملات الرقمية للبنوك المركزية أداة فعالية للتحكم والسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والمالية عن طريق فرض سياسات ذات تأثير سريع مثل ضخ السيولة في القطاعات المتضررة في الأزمات، كما أنها تتيح فرصة التتبع اللحظي لسلوك المستهلك مما ينعكس على طريقة تعامل البنك المركزي مع التغير الحاصل في أنماط وسلوكيات المستهلك.

5- تعزيز الشمول المالي وتحسين أنظمة الدفع:

إن الهدف الأساسي لعملية إصدار العملة الرقمية هو الشمول المالي وتطوير أنظمة الدفع والتحول إلى اقتصاد رقمي، لذا ستساعد على شمول الأفراد في الأماكن الريفية والبعيدة عن الخدمات المالية والمصرفية. كما أنها تعمل على تحسين أنظمة الدفع عن طريق زيادة سرعة إتمام عمليات الدفع والتسوية وخفض التكاليف واتاحتها على مدى الساعات والاسبوع.

ثانياً: التحديات والصعوبات التي يمكن أن يواجهها البنك المركزي الأردني

في إطار البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الأردن تعد فكرة إصدار عملة رقمية للبنك المركزي خطوة استراتيجية للاقتصاد الأردني، إلا أن التقدم نحو هذه الخطوة ستحف بها تحديات تواجه البنك في عملية الإصدار والاستفادة من تجارب الدول المشابهة للاقتصاد الأردني في الدول النامية يمكن أن تذلل تلك التحديات. وهناك العديد من التحديات التي ستواجه البنك المركزي الأردني وكما يأتي:

1- المشاكل التقنية والتكنولوجية والامن السيبراني:

إن البنية التحتية الإلكترونية أو الرقمية بوجود إنترنت ضعيف يؤدي إلى ضعف التجانس مع عملية إصدار العملة الرقمية المركزية، حتى وإن كانت جاهزية القطاع المصرفي من الناحية التقنية مكتملة تقريباً إلا أن المناطق الموجودة على أطراف المحافظات (سكان الأرياف والبدو) لن تتمكن من

الوصول إلى هذه الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف وهذا يحد من الشمول الرقمي في حال تم الاعتماد على التطبيقات الذكية في تداول العملات المركزية. كما أنه من ناحية الاختراقات الأمنية التي يمكن أن تحصل، والهجمات الإلكترونية أو البرمجيات الخبيثة فإن الأمر يتطلب وجود أنظمة دفاع قوية ومتقدمة ومكلفة من الناحية الاقتصادية.

أما من ناحية اختلاف الفئات العمرية في المجتمع الأردني فإن نسبة كبار السن لسنة 2024 تتمثل بـ 5.5% تقريباً (وكالة الأنباء الأردنية (البث)، 2025) مما يجعلها تواجه تحدي تقني آخر من أجل الوصول إلى الشمول المالي الذي يتضمن جميع الفئات، إذ تتصف هذه الفئة بصعوبة استعمال الأجهزة الإلكترونية أو الحديثة بشكل عام والمعرفة بآليات التعامل عبر الإنترنت أو الانتقال من نظام الدفع التقليدي إلى نظام غير نقدي واحتمالية التعرض الكبير للاختراقات لسهولة خدعهم عن طريق الروابط المزيفة. وهذا يستدعي إلى تصميم مخصص لكبار السن يكون مبسط وسهل التعامل حتى لا يتم إقصاء هذه الفئة من عملية إصدار العملات الرقمية دون قصد.

عند إصدار عملة رقمية فإنها تحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية وهذا يمثل تحدي تقني آخر إذ أن قدرة الشبكة الكهربائية المحلية على تحمل إصدار عملة رقمية محدودة وذات تكلفة مرتفعة، وابتكار أنظمة تعمل على مدار الساعة تحتاج إلى كم وفير من الطاقة وإمدادات مستمرة. وزيادة التكاليف على البنك المركزي الأردني من ناحية الصيانة والتشغيل وتوفير طاقة كهربائية كبيرة.

حتى وإن كانت عملية تداول الدينار الأردني الرقمي عن طريق رقم الهاتف من خلال رسائل نصية في حال عدم توفر إنترنت فإن هذا يمثل تحدي لأنه ليس كل الأفراد يحملون رقم هاتف يكون بإسمه أو مشترك بالخدمة في فترة الانفصال مما يشكل تحدي أمام البنك المركزي الأردني. كما أنه في حال تعطل النظام لعدة دقائق يؤدي إلى التأثير على عدة جوانب منها تعطيل التداول بين الأفراد في المجتمع الأردني ويعمل هذا على هز الثقة بالبنوك المركزية والعملات الرقمية الصادرة عنها.

2- التحديات القانونية والتنظيمية :

عند إصدار عملة رقمية مركزية سيواجه البنك المركزي الأردني عدة تحديات ومنها، تعديل الإطار التشريعي لتأكيد اعتراف الدولة بالعملة الرقمية أو الدينار الأردني الرقمي على أنه نقد قانوني يمتاز بنفس صفات الدينار الورقي. كما أن حماية الأفراد والمؤسسات وخصوصية بياناتهم إذ إنها تتطلب مستوى عال ودقيق من تتبع المعاملات وتنسجم مع حماية خصوصيات الفرد وأن تضع في عين الاعتبار التشريعات التي تعمل على إيقاف تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

3- التحديات التشغيلية والاقتصادية:

عند إنشاء محافظ الكترونية لتبادل العملات الرقمية فإنها ستؤثر على عمل البنوك التجارية إذ إنه عند ايداع النقود الرقمية بشكل مباشر إلى المحافظ الإلكترونية فإنها تودع إلى البنك المركزي الأردني هذا سيؤدي إلى انخفاض الودائع بالبنوك التجارية مما ينعكس على قدرة البنوك التجارية على الإقراض وتمويل المشاريع ودورها كوسيط مالي. كما أن السياسة النقدية ستحتاج إلى تعديلات تستجيب إلى التغيرات الحاصلة بالاقتصاد عند تحوله إلى اقتصاد رقمي. ويمكن أن تتمثل المخاوف في احتمالية حدوث سحب كبير على العملات الرقمية الموجودة في البنك المركزي.

ومن التحديات التي من الممكن أن تواجه البنك المركزي أنه في حال وقعت أزمات اقتصادية أو سياسية داخل البلد فسيستجده الأفراد إلى سحب أموالهم الرقمية من البنك المركزي وهذا السحب الكبير على الأموال الرقمية سيؤدي إلى تأثير سلبي على البنك المركزي وسياساته، إلا أنه من الممكن أن يتوجه البنك المركزي إلى حل هذه المشكلة عن طريق وضع حد أدنى للأموال الرقمية الموجودة في المحافظ الرقمية ولكن هذا سينعكس على ثقة المستخدم اتجاه البنك المركزي لعدم وجود حرية كاملة في استعمال أمواله.

ولانتقصر التحديات على التحديات التشغيلية المحلية إنما تتعدا إلى تحديات أقليمية ذات ترابط التشغيلي في المعاملات المالية والاقتصادية نتيجة اختلاف الأنظمة المالية الرقمية للدول المختلفة، واختلاف الأطر التشريعية والسياسات النقدية ومستويات الجاهزية الإلكترونية مما يؤدي إلى إعاقة التشغيل البيئي للمدفوعات عبر الحدود.

4- تحديات ضعف ثقة الأفراد في تبني العملات الرقمية:

إذ أن ثقة الأفراد تمثل تحدياً جوهرياً للبنك المركزي الأردني ومدى قبولهم لاستعمال العملة الرقمية، ومدى جاهزية المجتمع الأردني لتقبل العملات الرقمية والقيام بالعمليات الاقتصادية. كما أن ضعف الوعي المالي عند شريحة من السكان يسبب تردددهم في تبني فكرة العملات الرقمية، أو خشية الأفراد من تتبع حركاتهم وانتهاك خصوصياتهم.

5- تحديات تتمثل بوجود الأفراد على الأطراف (سكان الأرياف والبدو):

إن نسبة البدو الموجودة في الأردن يصعب تحديدها (زيارة البتراء، 2025) إذ أن هذه الفئة لا يمكن ضمهم إلى الشمول المالي عند إصدار عملات رقمية نظراً إلى عيشهم في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات الرقمية المالية ولا يمتلكون وسائل يمكن من خلالها تبادل العملات الرقمية.

6- التحديات الجيوسياسية:

في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية التي تحدث المنطقة سينعكس هذا على عملية إصدار عملة رقمية مركزية في الأردن، إذ إن عدم الاستقرار الإقليمي يؤثر على تدفقات رأس المال وحركة التحويلات المالية.

كما أن اختلاف الدول ومواقفهم على إصدار عملات رقمية سيؤثر سلباً ويحد من عملية الإصدار في الأردن لعدم قدرتها على استعمالها في المعاملات الخارجية أو ربطها بأنظمة دفع إقليمية ودولية، مما يتطلب حذر في وضع السياسة النقدية الرقمية بما يساعد على الحفاظ على الوضع

الاقتصادي والاستقرار المالي.

ثالثاً: بعض الحلول المقترحة التي تناسب التحديات التي تواجه البنك المركزي الأردني

1. بناء نظام حماية تلقائي لمن لا يمتلكون خبرة في إجراء العمليات الاقتصادية عبر الهاتف.
2. - توفير أجهزة حاسوب موفرة للطاقة أو تستعمل طاقة متجددة حتى يتم التأكد من استمرارية تشغيل النظام.
3. جذب استثمارات في قطاع الطاقة الكهربائية حتى يتم تدعيم القطاع وتعزيزه.
4. وضع قوانين واضحة تحمي خصوصية المستخدم وآليات اتمام العمليات الاقتصادية، كما أنها تواجه الهجمات السيبرانية وغسيل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب.
5. تصميم نموذج يعمل على دمج البنوك التجارية ضمن عملية تبادل العملات الرقمية دون الاخلال بدورها كوسيط مالي.
6. وجود حوافز لتعمل على مساعدة الأفراد في تداول أو استعمال العملات الرقمية دون العملات الورقية.
7. إتاحة دورات للأفراد الذين لا يعرفون كيفية استعمال الأجهزة الإلكترونية بشكل عام واستعمال العملات الرقمية بشكل خاص.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- إن التطور الذي حصل في آلية إصدار العملات الرقمية وإقبال الأفراد على استعمالها أدى إلى تغيير جذري في طبيعة النقود ووسائل الدفع.
- إن إصدار العملات الرقمية المركزية في الدول النامية تساعد في سد الفجوة المالية ومساعدتها في الوصول إلى الشمول المالي.
- وجود بنية تحتية رقمية قوية ضرورية من أجل اتمام عملية إصدار العملات الرقمية المركزية.
- إن استعمال أنظمة الدفع الإلكترونية أو الرقمي يساعد على رفع الكفاءة في القطاع المالي والمصرفي في البلد.
- آلية إصدار العملات الرقمية المركزية تعتمد على خطة تتضمن بحث أولي عميق ثم التجربة والتي تكون من خلال إصدار العملات الرقمية بالجملة والتي تكون فقط للمؤسسات والبنوك التجارية وصولاً إلى الأفراد والتي تكون عملات رقمية مركزية بالتجزئة.
- إن التغيير الذي حصل في خدمات الدفع الإلكتروني خصوصاً في نقاط البيع (POS) ونقاط المحافظ الإلكترونية (POC)، يشير إلى توجه سلوك الفرد والمؤسسات إلى وسائل الدفع الرقمي.
- تنعكس ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي من خلال ارتفاع أعداد الحسابات المصرفية الجارية وحسابات التوفير مما يشكل عاملاً مساعداً لتقبل المجتمع للعملات الرقمية المركزية.
- إن العملات الرقمية المركزية في الأردن لن تكون بديلاً فورياً عن العملات الورقية بل هدفها تحسين كفاءة أنظمة الدفع وتعزيز الشمول المالي.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- يجب اعتماد البنك المركزي الأردني خطة تدريجية زمنية والبدء بالانضمام إلى مشروع (mBridge) خلال السنوات 2026-2028 القيام بإصدار عملة رقمية بالجملة (wCBDC) للمؤسسات المالية والبنوك التجارية (بعد 2028) أولاً من ثم الانتقال لاحقاً إلى إصدار عملة رقمية للتجزئة (rCBDC) بعد استكمال البنية التحتية والتجارب (ما بعد 2032).
- تعزيز الأمن السيبراني في الأردن عن طريق التشفير واستعمال دفتر الاستاذ الموزع.
- إنشاء وحدات في البنوك المركزية في الأردن للعمل على تطوير وابتكار في العملات الرقمية المركزية.
- اعتماد منهجية التجريب (Pilots) قبل إصدار العملات الرقمية المركزية بشكل كامل.
- الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق إنشاء كوادر مدربة ومؤهلة للتعامل بالعملات الرقمية المركزية للمساعدة في تقديم حلول عند مواجهة المستعملين المشاكل أو في حال احتاج إلى مساعدة.
- أهمية إشراك البنك المركزي للبنوك التجارية في عملية تداول العملات الرقمية المركزية لأنها سوف تفقد قيمتها من خلال استثنائها من عملها كوسيط مالي.
- من المهم أن تكون قابلية الوصول إلى العملات الرقمية المركزية لكل الأفراد حتى وإن كان ذو دخل محدود أو غير متصل بالأنظمة المصرفية التقليدية.
- التركيز على أهمية التعاون الدولي من أجل تبادل الخبرات والتجارب في العملات الرقمية المركزية خصوصاً الدول التي اجتازت مرحلة التجريب.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو تلخ، أسماء. (2023). البنوك المركزية في الدول النامية في طريقها لزيادة إصدار العملات الرقمية وفقاً لبنك التسويات الدولية. 2025.
- الأخضر، بن. عمر، وبوغزالة، عبد. الكريم. (2022) العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية. مجلة المنتدى للدراسات والبحوث

الاقتصادية.

- البنك المركزي الأردني. (2020). نظام المدفوعات في الأردن (التقرير السنوي الخامس). دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- البنك المركزي الأردني. (2021). نظام المدفوعات في الأردن (التقرير السنوي السادس). دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- البنك المركزي الأردني. (2022). نظام المدفوعات في الأردن (التقرير السنوي السابع). دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- البنك المركزي الأردني. (2023). نظام المدفوعات في الأردن (التقرير السنوي الثامن). دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- البنك المركزي الأردني. (2024). نظام المدفوعات في الأردن (التقرير السنوي التاسع). دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.
- البنك المركزي السعودي، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2020). مشروع العملة الرقمية المشتركة والسجلات الموزعة (مشروع عابر): التقرير النهائي.
- بوزانة، أيمن. وحمدوش، وفاء. (2023). العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كتوجه حديث في المعاملات المالية والمصرفية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 9(1)،
- حسن، باسم. عبد الهادي. (2025). الشمول المالي: المدخل لنظرية ومسارات التطبيقية. في *مسارات نحو الشمول المالي في العراق (الطبعة الأولى)*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- حيدر، مصطفى. (2025). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وانعكاسهما على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الإمارات والعراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الكوفة.
- الذبحاوي، حسن. كريم، شاكر، أمال، حسين، وناصر، جيهان. علي. (2024). واقع وتحديات الشمول المالي في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 20 (عدد خاص)، 2188.
- سعد، محمود، وباسم، لورا. (د.ت.). تأثير العملة الرقمية على أدوات السياسة النقدية: دراسة حالة الأردن. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*، 1(5)، 46.
- شاكر، غالب، وسلام، عادل. (2024). تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي وأثارها على القروض المتعثرة في العراق (2021–2022). *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية*، 8(8)، 522–525.
- عثمانية، عثمان، وبن قيراط، داود. (2022). نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي الجزائري. *مجلة جامعة العربي التبسي*، 8(3)، 59–60.
- عبد المنعم، هبة. (2020). واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية. *صندوق النقد العربي* (11).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Atlantic Council. (2025). *Central Bank Digital Currency Tracker*. Accessed August 21, 2025.
- Bank for International Settlements. (2024, November 11). Project mBridge reached minimum viable product stage.
- CGAP, DMA Global, Central Bank of Jordan, & GIZ. (2017). *Paving the way for digital financial services in Jordan: Market and regulatory assessment of payments and remittances*.
- Huang, R. (2025, March 10). *A 2025 overview of what you need to know about the digital rupee*. Forbes.
- IDFC First Bank. (2025, April 22). What is digital rupee – ₹: The future of Indian digital currency.
- Investopedia. (2025, August 1). Understanding central bank digital currencies (CBDCs): A comprehensive guide.
- Xu, J. (2024). Research on the impact of mBridge on the existing cross-border trading system. *Dean & Francis*, 1(1), 2.

ثالثًا: مصادر الإنترنت والمواقع الإخبارية

- Bayut. (2025). 2025 أغسطس 14 في الاطلاع على مشروع إماراتي سعودي لإنشاء عملة رقمية. تم الاطلاع في 14 أغسطس 2025.
- Cointelegraph Arabic. (2023). Developing countries central banks are to increase CBDC issuance.
- IMF. (2024, June 19). العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط.
- JOPACC. (2025). 2025 نوفمبر 22 في الاطلاع على كليك. تم الاطلاع في 22 نوفمبر 2025.
- Saudipedia. (2025). مشروع عابر للعملة الرقمية.
- UNLOCK Blockchain. (2022, January 30). Central Bank of Jordan studying the launch of CBDC.
- صوت عمان الإخباري. (2022، 8 فبراير). شركس: العملات الرقمية هي توجه عالمي للبنوك المركزية.
- وكالة الأنباء الأردنية (بترا). (2025، 1 تشرين الأول). كبار السن يشكلون 5.5% من سكان المملكة مع نهاية 2024.
- زيارة البتراء. (2025). المجتمعات المحلية.
- العين الإخبارية. (2022، 4 فبراير). أسعار العملات الرقمية.. صعود جماعي وإيثريوم تتألق.
- الساحة الرقمية العربية. (2023، 3 مارس). يقترب الأردن من إطلاق عملات البنوك المركزية الرقمية بالتجزئة.

رابعاً: ترجمة المراجع العربية

- Abdel Moneim, H. (2020). *The reality and prospects of issuing digital currencies*. Arab Monetary Fund, (11).
- Abu Talkh, A. (2023). *Central banks in developing countries are moving toward increasing the issuance of digital currencies according to the Bank for International Settlements*, 2025.
- Al-Akhdar, B. O., & Boughazala, A. K. (2022). Digital currencies and the challenges of their issuance by central banks. *Forum Journal for Economic Studies and Research*.
- Al-Dhabhawi, H. K., Shaker, A. H., & Nasser, J. A. (2024). The reality and challenges of financial inclusion in Iraq. *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*, 20(Special Issue), 2188.
- Bouzana, A., & Hamdoush, W. (2023). Central bank digital currency (CBDC) as a modern trend in financial and banking transactions. *Al-Bashaer Economic Journal*, 9(1).
- Central Bank of Jordan. (2020). *Payment system in Jordan (Fifth annual report)*. National Payment Systems Oversight Department.
- Central Bank of Jordan. (2021). *Payment system in Jordan (Sixth annual report)*. National Payment Systems Oversight Department.
- Central Bank of Jordan. (2022). *Payment system in Jordan (Seventh annual report)*. National Payment Systems Oversight Department.
- Central Bank of Jordan. (2023). *Payment system in Jordan (Eighth annual report)*. National Payment Systems Oversight Department.
- Central Bank of Jordan. (2024). *Payment system in Jordan (Ninth annual report)*. National Payment Systems Oversight Department.
- Central Bank of Saudi Arabia, & Central Bank of the United Arab Emirates. (2020). *Joint digital currency and distributed ledger project (Project Aber): Final report*.
- Haider, M. (2025). *Analyzing the relationship between financial inclusion and financial stability and their implications for selected economic stability variables in the United Arab Emirates and Iraq* (Unpublished doctoral dissertation). University of Kufa.
- Hassan, B. A. A. (2025). Financial inclusion: An introduction to the theory and pathways of application. In *Pathways toward financial inclusion in Iraq* (1st ed.). Al-Bayan Center for Studies and Planning.
- Othmania, O., & Ben Guirat, D. (2022). A proposed model for an Algerian central bank digital currency (e-DZD). *Journal of Larbi Tebessi University*, 8(3), 59–60.
- Saad, M., & Basim, L. (n.d.). The impact of digital currency on monetary policy instruments: A case study of Jordan. *Middle East Journal of Humanities and Cultural Sciences*, 1(5), 46.
- Shaker, G., & Salam, A. (2024). Analysis of selected financial inclusion indicators and their effects on non-performing loans in Iraq (2021–2022). *Tasneem International Journal of Humanities, Social and Legal Sciences*, (8), 522–525.